مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة **10146**

الثلاثاء، 28 نيسان/أبريل 2026، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد الزياني/السيدة عبدالله/السيد الرويعي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة خلوبونين
	باكستان	السيد سرواني
	بنما	السيدة بيتروشيلي روخاس
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيدة ليولوشا
	الدانمرك	السيدة إبراهيم
	الصومال	السيد عبدالله يوسف
	الصين	السيد جينغ مينغهاو
	فرنسا	السيد شحرور
	كولومبيا	السيدة ريوس سيرنا
	لاتفيا	السيد إليغيس
	ليبريا	السيد دوبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليونان	السيد زفيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: تنعقد جلسة المناقشة اليوم في ظل حالة شديدة التوتر في الشرق الأوسط، وتعاني المنطقة العربية خصوصا من آثارها وتبعاتها. ولم تكن دولنا العربية ممن دعوا إلى الحرب مع إيران، بل سعى عدد منها إلى تجنب وقوعها. ومع ذلك، فهي لم تسلم من سيل الاعتداءات الإيرانية العدوانية غير المبررة وغير القانونية. إنها هجمات آثمة سبق أن أدنّاها أمام مجلسكم هنا وندينها مجددا بقوة ونرفض أي تبرير لها تحت أي ذريعة.

غير أن الأزمة الكبرى التي تعيشها المنطقة العربية حاليا لا ينبغي أن تحرِف أنظار العالم أو مجلسكم الموقر عن سبب رئيسي ومستديم لانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وأعني بذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراضٍ عربية أخرى. فإسرائيل تتبنى سياسة يمكننا أن نطلق عليها سياسة "الحرب المستمرة". سياسة تبقي على المواجهة العسكرية قائمة على جبهات متعددة. بل وتعمل على تكثيفها من خلال تنفيذ سياسات استفزازية تتمثل في قضم الأراضي في عدد من الدول العربية المجاورة تحت ذرائع أمنية، في غزة ولبنان وسورية، مع تنفيذ سياسة استيطان غير مسبوقة في عنفها وتوسعها وإرهابها في الضفة الغربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل ذهبت لتعبث بالاستقرار في القرن الأفريقي من خلال المسّ بوحدة أراضي الصومال والاعتراف بإقليم مارق عن الدولة بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي.

وصار المشهد واضحا إذن. ثمّة حكومة استيطانية عنيفة توسّعية في إسرائيل تفتقر إلى أي رؤية حقيقية للسلام، وليست لديها خطة حقيقية للتعايش السلمي في المنطقة. وهي تمثل خطرا داهما على استقرار المنطقة لأن أجندتها الوحيدة هي "الصراع المستمر" واستمرار العمليات العسكرية، ربما إلى ما لا نهاية. إنها أجندة خطيرة تذهب في الاتجاه المعاكس لخطة العشرين نقطة التي طرحها الرئيس ترامب في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فضلا عن مخالفتها لروح ونص قرار مجلس الأمن 2803 (2025) الذي فتح في نظرنا أفقا مجددا نحو التسوية على أساس حل الدولتين.

فإذا تحدثنا عن غزة، سنجد أن إسرائيل رسمت خطا جديدا من خطوطها التي لا تنتهي، لوّنته هذه المرة باللون الأصفر، وتتعامل معه بوصفه وضعا قائما جديدا قابلا للاستمرار والاستدامة، كما تتعامل مع وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بوساطة أمريكية وإقليمية بوصفه ترتيبا من جانب واحد لا يلزمها على الإطلاق بل يلزم الطرف الفلسطيني. لقد أيدنا خطة الرئيس ترامب التي تضمنت عناصر رئيسية لتغيير الوضع في غزة على نحو جذري، بما في ذلك ما يتعلق بالتعافي المبكر وإعادة الإعمار وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل ونزع سلاح حماس.

وهذه العناصر يتعين المضي قدما في تنفيذها على نحو متواز ومتزامن وتدريجي. فليس مقبولا أن يعيش أكثر من 2 مليون فلسطيني في الخيام حتى اليوم من دون أفق للتعافي وإعادة الإعمار. وتفعيل قوة استقرار غزة كما نص عليه القرار 2803 (2025) لم يتم. ودخول لجنة إدارة غزة للقطاع لمباشرة عملها أيضا لم يتم. وكلاهما أمران ضروريان.

لقد دفع الشعب الفلسطيني كلفة الحرب البشعة من دمه وأمواله. تلك الحرب التي وصفتها محكمة العدل الدولية بأنها حرب إبادة، ها هو يدفع اليوم ثمنها مجددا من مستقبله ومستقبل أبنائه الذين يمر عليهم العام تلو العام بعيدين عن حياتهم الطبيعية ومدارسهم. ولولا العزيمة الاستثنائية للشعب الفلسطيني في ابتداع أساليب تبقي على الحد الأدنى من الخدمة التعليمية، بل والصحية، وسط الركام والحطام، لبات الوضع أسوأ بكثير.

وأغتنم الفرصة هنا لأكرر موقف الجامعة العربية المؤيد بقوة وبلا تحفظ لدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تظل إلى اليوم، وبرغم سياسات الاحتلال وما أصدره من قوانين باطلة ضدها، المنظمة الأكبر التي تقدم خدمات الصحة والتعليم في غزة، ويعمل بها إلى اليوم 11 ألف موظف في القطاع وحده. والوكالة تحتاج إلى الدعم والحماية بدلا من المساعي الباطلة لتصفية دورها والقضاء عليها.

وثمة مخطط إسرائيلي معلوم يشمل ضم الضفة الغربية عمليا. هذا المخطط يجري تطبيقه عبر تسريع وتيرة الاستيطان في انتهاك مستمر لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وتشجيع وزراء حكومة الاحتلال لإرهاب المستوطنين وجرائمهم ضد الفلسطينيين، وتشريع قوانين تسهل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والاستمرار في خنق السلطة الفلسطينية ودفعها نحو الانهيار المالي عبر الاستيلاء غير القانوني على أموال الضرائب وحجز بلايين من أموال المقاصة التي امتنعت إسرائيل عن تحويلها للسلطة منذ أيار/مايو الماضي. إن هذه السياسات التي يباشرها الاحتلال بلا هوادة تحول حل الدولتين إلى حلم بعيد المنال. وبدلا من أن يؤدي قرار مجلس الأمن 2803 (2025) لتسريع الترتيبات الانتقالية في غزة وتعزيز الوحدة المؤسساتية بينها وبين الضفة، توطئة لإطلاق مسار لا رجعة عنه لتجسيد حل الدولتين، وجدنا أن إسرائيل تفرغ القرار والخطة من مضمونهما، وتصر على ترسيخ واقع جديد جوهره إعادة احتلالها لما يزيد عن نصف مساحة القطاع.

دعونا هنا نُذَكِّر بأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي له سياق عام. فهو ليس مجرد أزمة إنسانية، إنما هو أزمة سياسية في الأساس أفرزت أبعادا إنسانية كارثية. ومن دون أفق سياسي يمنح الفلسطينيين استقلالهم الوطني المنشود ويجسده ويمنح الترتيبات الانتقالية الشرعية المطلوبة، فإن القوة القائمة بالاحتلال ماضية في تطبيق مخططاتها في غزة والضفة الغربية لخلق واقع جديد يجعل من حل الدولتين أمرا غير قابل للتنفيذ.

لا يمكن أن أنهي هذه المداخلة من دون الإشارة إلى لبنان. فقد رحبت الجامعة العربية بالتطور الإيجابي المتمثل في إعلان الرئيس الأمريكي في 16 نيسان/أبريل عن وقف إطلاق النار. ونسجل هنا دعمنا الكامل لحكومة لبنان ولمساعيها الشجاعة لاستعادة أحد المظاهر الأساسية لسيادة البلد، ألا وهو سيطرة المؤسسات الشرعية على قرار الحرب والسلم. ونؤكد أن الهدف يظل وقف الاعتداءات بشكل متبادل وشامل، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية، توطئة لعودة النازحين لقراهم التي قام الاحتلال بتدميرها لكي لا تكون صالحة للحياة.

إن الوهم القائم على أن القوة العسكرية تحقق وحدها الأمن هو كذلك بالفعل: مجرد وهم. فالأمن يوفره السلام القائم على العدل، وليس السلاح. والسلام يحتاج إلى شجاعة وإلى صبر وإلى قبول بالتعايش وإلى قرارات جادة وجريئة تفتح الأمل للأجيال القادمة. وغياب تلك المفاهيم أمر مقلق، ويعني استمرار المنطقة في دوامة لا تنتهي من الحروب والعنف المدمرين. والحال هكذا، سيظل المجلس الموقر يناشد ويطالب ويحث من دون جدوى حقيقية للأسف. لذلك، فإننا نتعلق بأهداب الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بدور فعال وحقيقي يستهدف تحقيق العدالة والسلام لمصلحة الإقليم وشعوبه ولمصلحة الأمن والاستقرار في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خليفة شاهين المرر، وزير الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد المرر (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أتقدَّم بالشكر إليكم، معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين الشقيقة، وفريقكم المتميز، على تنظيم هذه الجلسة.

وأشكر أيضا السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد، ومعالي السيد إسبن بارت إيدي، وزير خارجية مملكة النرويج ومنسِّق لجنة الاتصال المخصَّصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، والسيد طوني بلير، عضو المجلس التنفيذي لغزة، على إحاطاتهم القيّمة.

منذ اعتماد هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 للقرار 2803 (2025)، الذي أقرَّ الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في قطاع غزة، انخرطت بلدي بشكل بنّاء في دعم هذه الجهود، بما في ذلك عبر عضويتها في كل من مجلس السلام والمجلس التنفيذي لغزة. ونعمل مع شركائنا على تفعيل اللجنة الوطنية لإدارة غزة، ودعم مكتب الممثل السامي، والمضيّ في تنفيذ مراحل الخطة بجميع عناصرها، بما في ذلك نزع سلاح حماس وانسحاب القوات الإسرائيلية الكامل، وفقا لما نصَّت عليه الخطة الشاملة، بما يمهّد الطريق نحو تسلُّم السلطة الفلسطينية، بعد إصلاحها، كامل مسؤولياتها في غزة والضفة الغربية.

وقد قدَّمت دولة الإمارات منذ بداية الحرب ما يقارب 3 بلايين دولار من المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتعهَّدت بتخصيص مبلغ 1,2 بليون دولار إضافي عبر مجلس السلام. وتواصل عملية "الفارس الشهم 3" إيصال المساعدات برّاً وبحرا وجوّا، وستمضي في أداء هذا الواجب ما دامت الحاجة قائمة.

غير أن المساعدات وحدها لا تكفي. فإيصالها إلى الشعب الفلسطيني في غزة بالحجم المطلوب يستلزم فتح معبر رفح في الاتجاهَين، وضمان تدفُّق المساعدات بانسيابية لتلبية الاحتياجات الهائلة، وتمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية من أداء عملها دون عوائق.

ومن جانب آخر، تُعرب دولة الإمارات عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وتغوّل وعنف المستوطنين الإسرائيليين، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤكد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، باعتباره ركيزةً أساسية لأي مسار سياسي موثوق يُفضي إلى حل شامل وعادل.

وفيما يتعلق بلبنان، فقد رحّبت دولة الإمارات بإعلان وقف إطلاق النار بين الجمهورية اللبنانية ودولة إسرائيل في السادس 16 نيسان/أبريل، وبتمديده لمدة ثلاثة أسابيع إضافية، ونُثمّن الجهود الدبلوماسية الأمريكية التي أفضت إلى هذا الاتفاق. وتؤكّد دولة الإمارات تضامنها الكامل مع الحكومة اللبنانية ودعمها لجهودها في حصر السلاح بيد الدولة وتفكيك التنظيمات الإرهابية، بما يمثّل خطوةً محوريةً في مسار ترسيخ الأمن والاستقرار الوطني. وتشيد بما أحرزه الجيش اللبناني من تقدّم في بسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني، ونجدد التزامنا الراسخ بدعم وحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه، ووقوفنا الدائم إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق.

كما أدانت دولة الإمارات بأشدّ العبارات الهجمات الإسرائيلية التي طالت عددا من المناطق في لبنان، وتؤكّد أهمية حماية المدنيين وفقا لأحكام القانون الدولي، وتُجدد دعوتها إلى وقف التصعيد، وإلى تسوية النزاع بالطرق السلمية.

وتُدين دولة الإمارات بشدّة الاعتداءات التي استهدفت قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومن بينها الوحدتان الفرنسية والإندونيسية. فاستهداف حفظة السلام يُشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي ولأحكام قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وندعو جميع الأطراف إلى احترام سلامة قوات اليونيفيل وأمنها.

وفي الختام، ستبقى دولة الإمارات ملتزمة بالعمل مع شركائها الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق الاستقرار في غزة وتنفيذ الخطة الشاملة، وصولا إلى تجسيد دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في أمنٍ وسلام، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى أساس حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة تينكا (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب رومانيا بعقد هذه المناقشة المهمة الرفيعة المستوى.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء فيه، ونود أن نعرض موقفنا الوطني بمزيد من التفصيل على النحو التالي.

نؤيد دعوة المتكلمين السابقين إلى مواصلة الحوار والجهود الدبلوماسية، ونرحب بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران باعتبارها السبيل الوحيد لتهدئة التوترات وتحقيق سلام دائم في المنطقة. ونثني عليكم، سيدي الرئيس، على الجهود التي قادتها البحرين بالتعاون مع شركاء آخرين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى النجاح في اعتماد القرار 2817 (2026). وكان لرومانيا الشرف بالانضمام إلى هذه الجهود منذ البداية من خلال المشاركة في تقديم هذا القرار، كما ندعو إيران إلى الالتزام التام بأحكامه.

ولا يزال إغلاق مضيق هرمز وعواقبه الوخيمة يثيران قلقا شديدا. فاستخدام إيران للممرات المائية العالمية الحيوية كأداة للضغط يمثل تصعيدا خطيرا وانتهاكا للقانون الدولي. وستواصل رومانيا المشاركة بنشاط في مبادرات حرية الملاحة البحرية في مضيق هرمز جنبا إلى جنب مع الشركاء الذين يشاركونها نفس

التوجهات، والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونشيد بالنهج الاستباقي الذي اتبعه الأمين العام وفريقه في معالجة أخطر العواقب الإنسانية الناجمة عن عرقلة حرية الملاحة عبر المضيق.

ولا يزال التصعيد الحالي في الشرق الأوسط يثير قلقا متزايدا في مجالات عديدة. ونرحب بالمفاوضات السلمية المباشرة بين إسرائيل ولبنان بوصفها خطوة إلى الأمام في السعي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، ونحيي بشكل خاص تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أسابيع الذي توسطت فيه الإدارة الأمريكية.

وتؤكد رومانيا من جديد دعمها لسلامة أراضي لبنان وسيادته، وتشجع الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل تنفيذ القرار 1701 (2006) ونزع سلاح حزب الله. كما نقدر الجهود التي تبذلها السلطة التنفيذية اللبنانية لاستعادة السيطرة الكاملة على أراضيها.

وعلاوة على ذلك، انضمت رومانيا مؤخرا إلى الجهود الإنسانية الدولية التي تقودها الأردن لمساعدة السكان المدنيين المتضررين في لبنان. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن بلدي قد كفل التبرع بـ 15 طنا من المعونة الإنسانية إلى بيروت.

ويجب ألا نغفل عن الحالة في غزة والضفة الغربية. وتؤكد رومانيا مجددا دعمها لتنفيذ "الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" التي وضعها الرئيس دونالد ج. ترامب، وفقا للقرار 2803 (2025). ونتطلع إلى بدء العمل الكامل لقوة تحقيق الاستقرار الدولية واللجنة الوطنية لإدارة غزة في دعم جهود الممثل السامي ملادينوف. ونظل ملتزمين بموقفنا الثابت الداعم للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وفقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيرا وليس آخرا، فيما يتعلق بسورية، نشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية في الحالة الإنسانية والسياسية، ونشيد بالجهود الحثيثة التي يقودها الرئيس الشرع، ولا سيما الصمود الذي أبداه في منع انزلاق البلد إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقا. ونحث جميع الأطراف السورية على الحفاظ على الحوار والتعاون الحقيقي وتعزيزهما، وندعو السلطات السورية إلى توفير الحماية الكاملة لجميع المدنيين. وتقف رومانيا إلى جانب سورية في هذه اللحظة التي تتيح فرصة عظيمة لبناء بلد مزدهر ومسالم. وبالمثل، يجب الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

وفي الختام، تؤكد رومانيا من جديد تضامنها مع الشركاء في المنطقة وخارجها المتضررين من الأزمة الحالية، وتؤكد استعدادها لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البحرينية على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

وتؤيد ليتوانيا البيان الذي سيلقيه ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على الإحاطة الواضحة التي قدمها بشأن الحالة في المنطقة.

وتعرب ليتوانيا عن استعدادها لتقديم الدعم والمساهمة، من خلال الحوار السياسي الثنائي والمتعدد الأطراف، في إيجاد حلول دائمة تؤدي إلى تحقيق أمن مستدام على المدى الطويل في الشرق الأوسط، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو مضيق هرمز والخليج العربي، من الضروري أيضا ضمان تنفيذ القرارات المتخذة بشأن فلسطين. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات التي قدمها توني بلير ووزير الخارجية إيدي. ورحبت ليتوانيا باعتماد القرار التاريخي رقم 2803 (2025)، وتؤيد النداءات الداعية إلى تنفيذه بالكامل. ونؤكد على ضرورة إيصال المعونة الإنسانية من دون عوائق، ونعرب عن أملنا في أن تُنفَّذ المرحلة الثانية من "الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" التي وضعها الرئيس دونالد ج. ترامب على النحو المنصوص عليه.

إن ضمان الاستقرار على المدى الطويل يتطلب القضاء على التطرف في غزة ونزع السلاح منها، بما في ذلك نزع سلاح حركة المقاومة الإسلامية واستبعادها من أي إدارة مستقبلية للقطاع. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة في الضفة الغربية، ولا سيما أعمال العنف واستمرار التوسع الاستيطاني، وندعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع العنف ضد الفلسطينيين. ويتمثل موقف ليتوانيا في أن حل الدولتين هو المفتاح لحل النزاع. ونؤكد مجددا على ضرورة أن تراعي هذه الخطة أيضا الاحتياجات الأمنية الوجودية لإسرائيل. فلا ينبغي التسامح مع الإرهاب.

وترحب ليتوانيا بوقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة وإيران، وتقدر جهود الوساطة التي بذلتها جميع الدول المساهمة، ولا سيما باكستان. لقد شاركنا في تقديم القرار 2817 (2026) الذي يدين هجمات إيران على دول المنطقة وحصارها لمضيق هرمز. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام ونشيد بمبادرات فرنسا والمملكة المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخراً بشأن الأمن البحري. وتعرب ليتوانيا عن استعدادها لدعم جهود المتابعة والإسهام فيها.

وفيما يتعلق بلبنان، ترحب ليتوانيا بوقف إطلاق النار المؤقت وتشيد بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. ونلاحظ التفاعل البناء بين إسرائيل ولبنان والتزامهما بالمضي قدما في عملية السلام. ويتطلب تحقيق الاستقرار الدائم في لبنان حوكمة قوية وذات سيادة بمنأى عن الجهات الفاعلة المتطرفة والجهات من غير الدول. وترحب ليتوانيا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المدنية لتعزيز سيادة عملية صنع القرار وسلامتها. وندين بشدة الهجمات التي استهدفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما فيها التي أودت بحياة أفراد إندونيسيين وفرنسيين من حفظة السلام وتسببت في إصابة آخرين. ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة حفظة السلام والمباني وأمنهم.

أخيرا، تجدد ليتوانيا تأكيد دعمها لعملية سياسية شاملة للجميع في سورية. وندعم الجهود السورية والدولية الرامية إلى المساءلة عن جميع الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد وأطراف أخرى. وتعرب ليتوانيا عن قلقها إزاء التدخل الأجنبي وتحث جميع الجهات الفاعلة على الاحترام الكامل لوحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. وفي هذا السياق، ندعو السلطات المؤقتة السورية إلى إلغاء القرارات التي تتعارض مع سيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامة أراضيهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أستهل كلمتي بالترحيب بالإعلانين اللذين صدرا في 21 و 24 نيسان/أبريل بشأن تمديد وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط. وتتطلب هشاشة وقف الأعمال العدائية من المجتمع الدولي بأسره، ومجلس الأمن بوجه خاص، بذل الجهود لضمان أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وأن يتاح المجال على وجه الاستعجال لبناء سلام شامل في جميع أنحاء المنطقة. وترتبت عن هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة عواقب متعددة على صعيد المسائل الإنسانية والاقتصادية والمتعلقة بالأمن الغذائي والنقل البحري والجوي، على سبيل المثال لا الحصر. ويعرب بلدي عن خالص تعازيه في الضحايا من المدنيين الذين لقوا حتفهم في جميع أنحاء المنطقة وفي مقتل ذوي الخوذ الزرق. ولا مبرر على الإطلاق لسقوط الكثير من القتلى.

وتؤيد المكسيك قرار الأمين العام بتعيين السيد جان أرنو مبعوثا شخصيا له معنيا بالنزاع في الشرق الأوسط وتبعاته وبإنشاء فرقة عمل. ونحن على ثقة من أن القنوات الدبلوماسية ستهيئ الظروف المواتية للحوار والتعاون بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالحالة بين إسرائيل وفلسطين، نلاحظ إحراز بعض التقدم على الرغم من الاضطرابات التي تشهدها المنطقة. ومن الأمور الإيجابية تأكيد تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة غزة باعتبارها سلطة انتقالية. وسيمكّن التدريب المستمر ضباط الشرطة الفلسطينية، بفضل التعاون الدولي، من تولي مهامهم بمجرد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية واستقرار الحالة الأمنية. ونحن على ثقة من أن هذا التقدم سيشكل تحولا لا رجعة فيه في الاعتبارات المتعلقة بالنزاع وأن جميع الإصلاحات المؤسسية اللازمة سيتم إجراؤها لمواصلة ترسيخ الدولة الفلسطينية. ويتمتع الشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير، بغض النظر عن أي ترتيبات انتقالية، ومن ثم يجب احترامه بالكامل.

ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لسن تشريع يعيد العمل بعقوبة الإعدام. وتتخذ المكسيك موقفا واضحا برفضها عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف وفي أي مكان في العالم. وأحطنا علما أيضا بمختلف الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح عن الفصائل المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وبصفة المكسيك أحد الرؤساء المشاركين لأفرقة العمل التابعة للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، فإنها تشدد على الأهمية المركزية لتعزيز خطاب السلام الذي يُحدث تغييرات عميقة في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني.

ولا بد من إحداث تحول يعطي الأولوية للتعايش السلمي ويرفض العنف لكي يكون أي حل سياسي أو أمني مستدامًا. وتملك الأمم المتحدة الأدوات لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتي يمكن أن تساعد منطقة الشرق الأوسط على تحقيق السلام والرفاه والعدالة. وبالمثل، يجب الاستفادة من القدرات الراسخة لتلك البلدان التي كرست جهودها للوساطة والدبلوماسية الهادئة من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

إن الاستقرار في الشرق الأوسط ضروري للمجتمع الدولي ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدبلوماسية والسعي المستمر والمنسق لإيجاد حلول سلمية للنزاعات. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة

لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب التقليل من استخدام حق النقض وزيادة الإجراءات المتخذة لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. فشعوب الشرق الأوسط تستحق مستقبلا يسوده السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ككل، نجتمع في وقت يشهد تصعيدا شديدا في جميع أنحاء المنطقة. وتشكل الآثار غير المباشرة، مثل الهجمات غير المقبولة على بلدان الخليج، مخاطر عالمية شديدة، بما في ذلك تهديدا للأمن الغذائي العالمي وأمن الطاقة والحالة الإنسانية المتدهورة. وكما ذكرنا أمس في بياننا خلال المناقشة العامة (انظر S/PV.10145)، لا يُقبل على الإطلاق أي إجراء انفرادي يقيد حرية الملاحة في مضيق هرمز أو أي مضيق دولي آخر، ويضع حصار مضيق هرمز عبئا ثقيلا جدا على كاهل أشد البلدان ضعفا. ولذلك، ينبغي وقف التصعيد واللجوء إلى الدبلوماسية على وجه الاستعجال. ويجب الآن المضي قدما في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل شامل. وأود أن أؤكد مجددا أن النمسا تستضيف منصات للحوار ومؤسسات دولية في فيينا، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي على استعداد لتكون ملتقى للحوار الدولي، بما في ذلك بشأن المسائل النووية.

ثانيا، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تنضم النمسا إلى الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2803 (2025). وتقدم الخطةُ الشاملة المكونة من 20 نقطة لإنهاء النزاع في غزة، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2025، خريطة طريق واضحة. ويجب، أولا وقبل كل شيء، أن يستمر وقف إطلاق النار على الدوام وبلا استثناء. ولا بد الآن من إحراز تقدم نحو المرحلة الثانية: نزع سلاح حماس والجماعات المسلحة الأخرى وانسحاب القوات الإسرائيلية وإيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق والتعجيل بإقامة إدارة مدنية فعالة. ونرى عدم إمكانية إحلال سلام دائم في غياب حل سياسي قابل للتطبيق. ونشاطر الموقف من أن حل الدولتين القائم على التفاوض بالاستناد إلى القانون الدولي هو السبيل الوحيد المستدام للمضي قدما. ويجب أن تظل غزة والضفة الغربية فلسطينيتين. وفي هذا الصدد، تدعم النمسا بالكامل إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. وندعو إلى الوقف الفوري للتوسع الاستيطاني وخطط الضم وعنف المستوطنين في الضفة الغربية وإلى الإفراج عن الإيرادات الضريبية المحتجزة التي تعود للسلطة الفلسطينية.

ثالثا، فيما يتعلق بلبنان، يساورنا بالغ القلق إزاء امتداد التوترات الإقليمية إلى الأراضي اللبنانية. إن الحالة الإنسانية كارثية في ظل وجود أكثر من مليون نازح. وتظل النمسا، بصفتها دولة مساهمة بقوات منذ فترة طويلة، ملتزمة تجاه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويساورنا بالغ القلق إزاء الخسائر البشرية التي تكبدتها القوة المؤقتة مؤخراً ونعرب عن حزننا على وفاة أفراد إندونيسيين وفرنسيين من حفظة السلام مؤخراً. ويجب أن يلتزم الأطراف التزاما تاما بمبادئ القانون الدولي في حماية المدنيين وضمان سلامة حفظة السلام. ونشدد على الحاجة الملحة إلى استئناف ترتيب وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان لعام 2024

والقرار 1701 (2006) وتنفيذهما بالكامل. ونرحب باستعداد الأطراف للدخول في محادثات ونشجع على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية عقب تمديد وقف إطلاق النار.

في الختام، يقف الشرق الأوسط عند مفترق طرق. وستحدد الخيارات التي تُتخذ الآن ما إذا كانت المنطقة تتجه نحو تجدد التصعيد أو مسار السلام الدائم. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بعمليات وقف إطلاق النار والتصرف في إطار الاحترام التام للقانون الدولي والانخراط في الحوار والدبلوماسية.

ونسترشد بالأمم المتحدة والنظام القائم على القواعد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ثيستلثويت (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يساور أستراليا بالغ القلق إزاء الحالة في غزة والضفة الغربية. ونؤكد مجددا دعمنا لخطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة باعتبارها أكثر مسار قابل للتطبيق متاح لإنهاء المعاناة وتحقيق الاستقرار والسلام الدائم. ولا تزال أستراليا يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة واستمرار الخسائر في الأرواح في غزة. فقد قُتل أكثر من 760 فلسطينيا منذ وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ومما يثير الصدمة أن هذا العدد يشمل 120 طفلاً. ولا تزال أعداد لا حصر لها من العائلات في حالة نزوح دون حصولهم على المأوى والإمدادات الأساسية. ولا يزال سكان غزة يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

وقدمت أستراليا أكثر من 135 مليون دولار لدعم السكان المتضررين من النزاع في غزة ولبنان، مع التركيز على احتياجات النساء والأطفال. ونكرر دعوتنا إلى رفع القيود المفروضة على المنظمات الإنسانية والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية بلا عوائق. وتوجد حاجة ماسة إلى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال الإغاثة الذين يوزعون الأغذية والمياه والأدوية. ويجب وقف جميع الهجمات الي تهدد عمدا سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم.

لقد أوضحنا منذ فترة طويلة أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام. إن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي مؤخراً بتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية يقوض استقرار المنطقة وأمنها. وهذه الإجراءات، إلى جانب تغيير التكوين الديمغرافي لفلسطين، غير مقبولة. ومن غير المقبول استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية وتنتظر أستراليا من إسرائيل مساءلة الجناة.

وحل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والأمن في الأجل الطويل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويساور أستراليا القلق إزاء التشريع المتعلق بعقوبة الإعدام الذي أقرته إسرائيل مؤخراً. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الطابع التمييزي الفعلي لهذا القانون. وعقوبة الإعدام شكل من أشكال العقوبة اللاإنسانية والمهينة بحيث لا ينشأ عنها أي أثر رادع. ونحث صانعي القرارات الإسرائيليين في الكنيست والحكومة على التراجع عن هذا القرار.

وفيما يتعلق بالمنطقة بوجه عام، تشكل الحالة في لبنان مصدر قلق بالغ حيث قُتل أكثر من 000 2 شخص ونزح أكثر من 1,2 مليون مدني. ولا تُقبل الهجمات التي تستهدف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويجب ضمان سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وعمال الإغاثة وأمنهم في جميع الأوقات.

ويشكل وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه إسرائيل ولبنان بوساطة الولايات المتحدة والذي جرى تمديده مؤخرا خطوة مهمة إلى الأمام وندعو أطراف النزاع، بما في ذلك حزب الله، إلى الالتزام به. وندعو إلى إنهاء النزاع واحترام سيادة لبنان ونزع سلاح حزب الله على نحو كامل وسريع وفقاً للقرار 1701 (2006).

وتتزايد الخسائر البشرية الناجمة عن العنف المستمر في الشرق الأوسط. وتدعو أستراليا إلى وقف التصعيد وإلى التزام جميع الأطراف بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستُنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نرحب بترأس معالي الدكتور عبد اللطيف الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين الشقيقة، لهذه الجلسة ونشكر مقدمي الإحاطات على مشاركاتهم القيمة.

تنعقد جلسة المجلس اليوم في ظل الوضع الراهن الذي تمر به منطقتنا، لا سيما دولة قطر ودول الخليج العربية منذ 28 شباط/فبراير، وما تبعها من تداعيات خطيرة متعددة الجوانب للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على موقف دولة قطر من إدانة الاعتداءات من قبل جمهورية إيران الإسلامية على دولة قطر ودول الخليج العربية وإدانة جميع الانتهاكات التي تستهدف السيادة الوطنية لدولة قطر وسيادة دول المنطقة، بما في ذلك استهداف المناطق السكنية والبنى التحتية الحيوية ومنشآت الطاقة التي ترتب عليها إصابات بين المدنيين، علاوة على الخسائر المادية، مما يعد انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وقد أكد قرار مجلس الأمن 2817 (2026)، الذي قدمته مملكة البحرين الشقيقة نيابة عن دول الخليج العربية والأردن وبدعم من 136 دولة، دعمها القوي للسلام الإقليمي لهذه الدول ولسيادتها واستقلالها السياسي. كما أكد على احترام ممارسة الحقوق والحريات الملاحية وفقا للقانون الدولي، وخاصة حول الطرق البحرية الحيوية.

وفيما يتعلق بالتطورات في مضيق هرمز، تشدد دولة قطر على أهمية ضمان أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة والتجارة الدولية وفقا للقانون الدولي. كما نؤكد على أن أمن مضيق هرمز يمثل قضية دولية لارتباطه الوثيق بأمن الطاقة العالمي وسلامة سلاسل الإمداد الدولية الذي يقتضي ضرورة تضافر الجهود لضمان حرية الملاحة وضرورة فتح الممرات البحرية، لما يترتب على عدم ضمان ذلك من آثار سلبية على دول المنطقة وإمدادات الطاقة والغذاء في العالم وما ينجم عنه من انعكاسات على الأمن والسلم الدوليين.

تؤكد دولة قطر أن الحوار الجاد والالتزام بالقانون الدولي وحسن الجوار تمثل الركائز الأساسية لتسوية الأزمات وتجنب تداعياتها الخطيرة. ولذا رحبت دولة قطر بإعلان وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية في 8 نيسان/أبريل الجاري. وتقدر في ذلك جهود جمهورية باكستان الإسلامية والأطراف التي اضطلعت بالوساطة والمساعي الحميدة. ونؤكد أهمية الالتزام الكامل بما يضمن تثبيت التهدئة وتهيئة الظروف للحوار.

فيما يخص الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدين دولة قطر القرارات الإسرائيلية غير القانونية حول الضفة الغربية وإعادة تصنيف الأرض الفلسطينية باعتبارها ما يسمى أراضي دولة إسرائيلية وتسريع النشاط الاستيطاني وكذلك سن قانون يجيز فرض عقوبة الإعدام في الضفة الغربية المحتلة وكذلك تقييد حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس المحتلة. وعليه، نعيد التأكيد على موقف دولة قطر الثابت المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وضرورة إنهاء الاحتلال والاستيطان والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض المحتلة.

وبخصوص الوضع في قطاع غزة، تؤكد دولة قطر ضرورة التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة كاملا وفتح المعابر لضمان تدفق المساعدات الإنسانية للقطاع بشكل مستدام ودون عوائق. وقد أكدت دولة قطر التزامها الكامل والثابت تجاه مجلس السلام الذي استمر منذ اليوم الأول لإطلاق جهود الوساطة وحتى توقيع اتفاق شرم الشيخ مع الشركاء. وستواصل دولة قطر تنسيق جهودها الإنسانية مع شركائها في الأمم المتحدة ومجلس السلام وبما يدعم مسار التعافي وإعادة البناء ويعزز فرص السلام المستدام.

تجدد دولة قطر دعمها لسيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة ووحدتها. وتعرب عن إدانتها واستنكارها للاعتداءات الإسرائيلية التي تنتهك السيادة السورية وتخالف القانون الدولي والميثاق.

كما تؤكد دولة قطر موقفها الثابت تجاه وحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية اللبنانية الشقيقة. وتعرب عن تضامنها الكامل معها في الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها وترحب بإعلان وقف إطلاق النار كخطوة أولية نحو خفض التصعيد. وتقدر جهود فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة. وبهذا الخصوص، تؤكد دولة قطر ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار والبناء عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): في البداية، نرحب برئاسة سعادة وزير خارجية البحرين هذه الجلسة ونثمن عقد هذه الجلسة المهمة في وقت بالغ الدقة والحساسية. كذلك، نقدم جزيل الشكر لبعثة مملكة البحرين لدى الأمم المتحدة على جهودها خلال رئاسة المجلس لهذا الشهر.

كما نشكر مقدمي الإحاطات، السيدة فارسين أغابكيان، وزيرة خارجية فلسطين؛ والسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون

السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد إسبين بارث آيدا، رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني؛ والسيد توني بلير، عضو المجلس التنفيذي لمجلس السلام.

نجتمع اليوم في ظل الأزمة الحالية في منطقتنا وما تتعرض له دولة فلسطين وجمهورية لبنان من اعتداءات إسرائيلية آثمة، وكذلك ما تتعرض له دول الخليج العربي من هجمات إيرانية بالطائرات المسيرة والصواريخ. ويدين بلدي تلك الهجمات الإيرانية الغاشمة التي استهدفت منشآت مدنية مثل حقول ومصافي النفط وسفارات ومنشآت مدنية. وقد تم التصدي لمعظم هذه الهجمات وترتب عليها، للأسف، أضرار بشرية ومادية.

يتزامن عقد هذه الجلسة مع مرحلة صعبة وحرجة تعيشها منطقة الشرق الأوسط، مع فصل جديد من المعاناة والانتهاكات المتكررة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية بمدينة القدس، ولا سيما اقتحامات المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف، والتي تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتمثل استفزازا غير مقبول للمسلمين في جميع أنحاء العالم وانتهاكا سافرا لحرمة المدينة المقدسة. ونعبر عن رفضنا التام لأي محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية.

وندين كذلك جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك قرار إسرائيل المصادقة على بناء أكثر من 30 مستوطنة جديدة، وهو ما يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024. كما ندين بشدة أيضاً الهجمات الأخيرة على المدارس والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

من جهة أخرى، نود الإشارة إلى جهود فخامة الرئيس الأمريكي وحكومته وما يولونه من اهتمام بإنهاء الحرب وإحلال السلام في قطاع غزة. وقد شاركت المملكة في اجتماع مجلس السلام الذي عقد في واشنطن بتاريخ 19 شباط/فبراير الماضي ووفقا لما ورد في الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار 2803 (2025). يهدف هذا المسار إلى تثبيت وقف دائم لإطلاق النار ودعم إعادة إعمار غزة والدفع نحو سلام عادل ودائم يستند إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقا للقانون الدولي.

كما نشير إلى الوضع الصحي الذي أعلنت عنه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقاريرها حول المخاطر البيئية، بما في ذلك الآفات والأمراض والقوارض التي تؤثر على المناطق السكنية في جميع أنحاء قطاع غزة. ونطالب المجتمع الدولي بدعم الأونروا في القيام بمهامها في الحالات الصحية وتأمين الأدوية والاهتمام بأنظمة الصرف الصحي وحماية موظفي وكالة الأونروا وتمكينهم من أداء مهامهم الإنسانية.

لقد حان الوقت لفتح المعابر وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتمكين اللجان الفلسطينية والدولية المشكَّلة لإدارة القطاع من الاضطلاع بمهامها دون قيد أو شرط، بما يكفل إدارة الشؤون اليومية

لسكان القطاع، مع الحفاظ على الارتباط المؤسسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضمان وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض أي محاولات لتقسيمها أو المساس بوحدتها.

في الختام، إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل يقتضي تثبيت وقف دائم لإطلاق النار ومنع التهجير والضم وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة ودعم إعادة إعمار القطاع والدفع نحو أفق سياسي حقيقي يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستُنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد مصطفى (مصر): بدايةً، أتقدم إليكم، السيدة الرئيسة، بالشكر على إدارة مملكة البحرين المتميزة لأعمال المجلس لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات على ما أوردوه من بيانات قيمة.

ويشرفني أن ألقي هذا البيان نيابةً عن المجموعة العربية. تشهد منطقة الشرق الأوسط تصاعدا وتداخلا في الأزمات، بما يستدعي اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاهها. ومن هنا، أود طرح النقاط التالية:

أولاً، تدين المجموعة العربية بأشد العبارات جميع الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ونخص بالذكر منها تمدد الاحتلال والاستيطان؛ وإرهاب المستوطنين؛ والعمل على تهجير الفلسطينيين من أراضيهم؛ والاستهداف الممنهج للمنظمات العاملة في المجال الإنساني والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والتضييق على السلطة الفلسطينية والإجراءات المتعلقة بتسجيل وتسوية ملكية الأراضي في الضفة الغربية المحتلة؛ وإقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون تمييزي لإعدام الأسرى الفلسطينيين، مما يعزز نظام الفصل العنصري، فضلاً عن استمرار العمليات الأمنية والاقتحامات المتكررة من قبل المسؤولين المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف تحت حماية قوات الاحتلال، إلى جانب فرض القيود على حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في انتهاك سافر للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

ثانياً، ندعو إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، إلى الوقف الفوري والكامل لهذه الانتهاكات والاعتداءات الممنهجة بحق الفلسطينيين في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والكف عن الممارسات التي تقوض رؤية فخامة رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب والمجتمع الدولي الرافضة لضم أو احتلال أي أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والالتزام الكامل بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وجميع قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار 2803 (2025)، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار في غزة وفتح المعابر والنفاذ الآمن والكامل للمساعدات الإنسانية بدون عوائق؛ وإطلاق جهود التعافي

المبكر وإعادة الإعمار في كل قطاع غزة وانسحاب إسرائيل الكامل منه. كما نشدد في هذا الإطار على ضرورة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب مبدأ الدولة الواحدة والحكومة الواحدة والقانون الواحد والسلاح الواحد.

ثالثاً، تؤكد المجموعة العربية أن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة يظل مرهونا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال وتجسيد دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تنفيذاً لحل الدولتين.

رابعا، ترحب المجموعة العربية بإعلان تمديد وقف الأعمال العدائية في لبنان الذي تم التوصل إليه بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاثة أسابيع. تعتبره خطوة هامة نحو خفض التوترات ووقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. كما نرحب بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وما تضمنته من إطلاق لمفاوضات تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتشدد المجموعة على حتمية امتثال إسرائيل لوقف إطلاق النار ووقف الهجمات ضد لبنان، والانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية، والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وندين بأشد العبارات الهجمات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية في لبنان، وكذلك إنشاء ما يسمى بالمناطق الأمنية، والهجمات التي استهدفت أفراد بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومقارها. ونؤكد على دعم وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وبسط الدولة اللبنانية لسيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية وحصر السلاح بيدها والمضي قدما في تنفيذ أجندتها الإصلاحية.

خامسا، نجدد إدانة اعتداءات إسرائيل على الأراضي السورية ومحاولاتها العبث بالأمن الداخلي السوري. ونشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل الفوري من كافة الأراضي السورية التي تحتلها بما في ذلك كامل الجولان السوري المحتل، وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

سادسا، تدين المجموعة العربية الاعتداءات الإيرانية الآثمة وغير المبررة على كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية العراق، بما يشكل عدوانا سافرا على سيادة الدول واستهدافا غير مقبول لأمنها واستقرارها وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وضمان المساءلة عن الهجمات التي تستهدف بشكل متعمد المنشآت المدنية والبنية التحتية المدنية، والعمل على تنفيذ القرار 2817 (2026)، بما في ذلك مطالبة إيران بالوقف الفوري لجميع هجماتها السافرة ضد الدول العربية والامتثال لالتزاماتها الدولية.

ختاما، تؤكد المجموعة العربية أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق بفرض الأمر الواقع، وإنما عبر معالجة للجذور الحقيقية للصراعات، وإنهاء الاحتلال، واحترام القانون الدولي، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد عبيدات (الأردن): أهنئ مملكة البحرين على حسن إدارتها لأعمال المجلس لهذا الشهر ولعقدها هذه الجلسة.

وبداية نؤيد ما ورد في بيان المجموعة العربية والمجموعات الأخرى التي ينتمي إليها وفد بلدي.

يشهد الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما في الضفة الغربية تصعيدا إسرائيليا خطيرا وتدهورا متسارعا، يتم خلاله تكريس السياسات الإسرائيلية اللاشرعية والمدانة، بما في ذلك تسارع النشاط الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين، ناهيكم عن عنف المستوطنين واستهداف المدنيين، والمصادقة على قوانين إسرائيلية عنصرية وتمييزية تستهدف الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف.

ونؤكد في هذا الصدد رفضنا المطلق لأي محاولات للضم أو تهجير للشعب الفلسطيني. ونؤكد هنا أن كافة هذه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية واللاشرعية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولقرارات المجلس ذات الصلة لا سيما القرار 2334 (2016)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024 مما يقوض بشكل ممنهج فرص تحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين.

يدين الأردن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف من قبل المستوطنين الإسرائيليين والوزراء المتطرفين تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، فضلا عن رفع العلم الإسرائيلي داخل باحاته وغيرها من الممارسات الاستفزازية ودعوات الجماعات المتطرفة التحريضية الاقتحامية. ولقد شكل إغلاق السلطات الإسرائيلية للمسجد الأقصى أربعين يوما بما في ذلك خلال شهر رمضان وعيد الفطر وفرض إجراءات تقييدية على المسيحيين أثناء إحياء شعائرهم الدينية خلال سبت النور سابقة خطيرة، في انتهاك صارخ للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس ولحرية الوصول غير المقيد إلى أماكن العبادة. ونشدد هنا على أن المسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف بكامل مساحاته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة صاحبة الاختصاص الحصري في إدارته، وذلك في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

نؤكد على ضرورة تثبيت الاستقرار والتنفيذ الكامل لبنود خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول غزة والتي اعتمدها مجلسكم الموقر بموجب القرار 2803 (2025)، بما في ذلك إزالة جميع العوائق أمام دخول المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة إلى القطاع، وفتح جميع المعابر الإنسانية، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، وإعادة إعمار غزة، والمضي نحو أفق سياسي واضح لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حل الدولتين.

كما نشيد بالدور الإنساني الكبير الذي تضطلع به الأونروا في غزة وسائر مناطق عملها الخمس. ونؤكد على أهمية ضمان استمرار الأونروا التي تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله في تقديم

خدماتها الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وفق ولايتها الصادرة عن الأمم المتحدة التي حظي تجديدها بدعم دولي واسع أواخر العام الماضي. ونشدد على ضرورة توفير المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي اللازمين للوكالة، وضمان وقف إسرائيل حملتها الممنهجة التي تستهدفها ووجودها عبر فرض قيود غير قانونية عليها تستهدف تقويض دورها الحيوي لا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لمسؤوليات إسرائيل بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وللرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ولا يسعنا أيضاً إلا أن نؤكد على أن مركزية تكاتف الجهود الدولية لدعم الاقتصاد الفلسطيني الذي يواجه ضغوطاً متزايدة بسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية من خلال إجراءاتها اللاشرعية، بما يشمل مصادرة أموال السلطة المتأتية من العائدات الضريبية والتي تجاوزت قيمتها 5,1 بليون دولار إلى يومنا هذا، فضلاً عن القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

نجدد إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية على سورية ومحاولاتها العبث بالأمن الداخلي السوري. ونؤكد على ضرورة وقف جميع التدخلات المتكررة في خرق فاضح للقانون الدولي وزعزعة لأمن سورية واستقرارها وانتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974. كما نشدد على ضرورة تثبيت وقف اطلاق النار في لبنان واحترام سيادته وأمنه واستقراره، وعلى دعم الأردن المطلق للحكومة اللبنانية في كل ما تتخذه من إجراءات لبسط سيادتها على كامل أراضيها وحصر السلاح بيدها وأن تكون صاحبة قرار السلم والحرب.

وأخيرا، نؤكد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم هو إنهاء الاحتلال وتلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد غارسيا الثاني (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر البحرين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية، ونهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم الناجحة لهذا الشهر.

لا تزال الفلبين تشعر بالقلق إزاء التطورات في الشرق الأوسط وتداعياتها على السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. ونؤكد من جديد البيان الصادر عن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 13 نيسان/أبريل، الذي شدد على أهمية الحوار وضبط النفس والتنفيذ الكامل والفعال لترتيبات وقف إطلاق النار. نرحب بالإعلان الصادر في 21 نيسان/أبريل عن وقف إطلاق نار غير محدد المدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية، ونحث الطرفين على مواصلة المفاوضات بأقصى درجات ضبط النفس، بما يؤدي إلى إنهاء النزاع بشكل دائم وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ونثني على باكستان وجميع الأطراف المعنية لجهودها التعاونية في هذا الصدد.

إن التنفيذ الكامل والفعال لوقف إطلاق النار أمر ضروري. ويشمل ذلك تقليل الاضطرابات التي قد تتعرض لها إمدادات الطاقة والسلع الأساسية إلى أدنى حد ممكن، وحماية الأمن البحري وحرية الملاحة،

والتخفيف من الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقا. وندعو إلى استعادة حق العبور الآمن والسلس والمستمر للسفن والطائرات عبر مضيق هرمز، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، كما ندعو جميع الأطراف إلى ضمان سلامة الملاحين والسفن وفقا للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974.

وقد أعربت الفلبين، إلى جانب الدول الأخرى المقدمة للبيان المشترك بشأن سلامة وأمن قوات حفظ السلام الداعمة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عن قلقها إزاء الهجمات التي وقعت في لبنان، بما في ذلك تلك التي طالت حفظة السلام، مشيرةً إلى المخاطر المستمرة التي تهدد الاستقرار وسلامة الأفراد الموجودين في الميدان. وندعو إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية المدنيين والمهاجرين وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحي والإعلامي. ونرحب بتمديد اتفاق وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل، الذي أتاح فرصة لتهدئة التوتر.

تُبرز التطورات في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مدى إلحاح الوضع وهشاشته في آن واحد. فسكان غزة بحاجة ماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء، بحُرية ودون عوائق. ونؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2803 (2025)، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الوضع ودفع عجلة التعافي وفقاً للقانون الدولي. ويجب أن تُترجم الجهود الحالية إلى أفق سياسي موثوق به يؤدي إلى سلام دائم. ونؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين، الذي يعيش بموجبه الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها، ونؤيد الجهود الدبلوماسية المتجددة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الهام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية): شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الشهرين الأخيرين تهديداً وجودياً خطيراً، سعى خلاله بلدي سورية إلى لعب دور بناء في الحفاظ على الاستقرار وعدم تفاقم الوضع. وقد لاقى هذا الجهد السوري ترحيباً وتقديراً عبر عنه أعضاء مجلس الأمن في أكثر من مناسبة.

رغم أن الوضع في المنطقة اليوم هو أفضل من الأسابيع الماضية إلا أن التسوية النهائية للنزاع لم تتم بعد. والوضع لا يزال قابلاً للتردي من جديد، والعالم ما زال بمرحلة من الترقب. ويجدر بنا جميعاً أن نشكر الدول التي تقوم بدور الوساطة ولا سيما دولة باكستان الصديقة ومعها دول الخليج العربي ومصر وتركيا. ونعرب عن دعمنا للجهود الهادفة إلى تكريس التهدئة في المنطقة ولا سيما جهود الرئيس دونالد ترامب.

ترحب سورية بإعلان تمديد وقف إطلاق النار في لبنان الشقيق. ويشير بلدي إلى أنه كان وما زال يدعم كافة الجهود التي تهدف إلى الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه وإلى حماية أمنه وأمن شعبه الشقيق.

تؤمن سورية بأن احتكار السلاح هو حق للدولة وواجب عليها في ذات الوقت. وتأكيداً على ذلك، رحبت سورية بقرار الحكومة اللبنانية المتعلق برفض أي عمليات عسكرية أو أمنية تنطلق من الأراضي

اللبنانية خارج مؤسسات الدولة الشرعية، بما في ذلك سلاح حزب الله. وكذلك ندعم حصر السلاح بيد الدولة في العراق، وندعو كلا البلدين الشقيقين العراق ولبنان لنشر قوات في المناطق الحدودية مع سورية ومنع الميليشيات من الانتشار فيها.

تشدد سورية على أهمية تأمين أمن وسلامة قوات حفظ السلام، وخصوصاً في سورية ولبنان، وذلك للتضحيات التي يبذلونها في سبيل إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة. ونعرب عن تعازينا لكل من إندونيسيا وفرنسا لارتقاء عدد من أفراد قواتهم المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

تحذر سورية من التصعيد الخطير والإجراءات الإسرائيلية الأحادية واللا شرعية في الضفة الغربية المحتلة، وتشدد على ضرورة وقف جميع الإجراءات التي تقوض حل الدولتين وتدفع باتجاه المزيد من التوتر والصراع. كما تحذر من استغلال الأوضاع في المنطقة كذريعة لفرض واقع جديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤكد سورية على دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتؤيد حقها في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وتدعو سورية إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لرفع الحصار عن قطاع غزة والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع بما يتماشى مع القرار 2803 (2025). وفي ذات الوقت يدين بلدي الهجمات الإيرانية على دول الخليج العربي والأردن، ويعرب عن تضامنه الكامل مع هذه الدول الشقيقة، ويشدد على أهمية الأمن البحري وحرية الملاحة في منطقة الخليج العربي. ويستنكر إغلاق إيران لمضيق هرمز بشكل يخالف القانون الدولي ويهدد أمن إمدادات الطاقة العالمية.

منذ الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024 كانت جميع بيانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه سورية وحكومتها إيجابية للغاية. وقد شعرت الحكومة السورية بأن جهودها لإرساء الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة كانت موضع ترحيب وتقدير كبيرين. إن سورية بالطبع عازمة على الاستمرار في هذه الجهود، التي لا يقوم بتقويضها حالياً مع الأسف إلا الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإجرامية في الجنوب السوري.

حيث لا تزال قوات الاحتلال تتواجد في المزيد من الأراضي السورية في منطقة الفصل وما بعدها وعلى قمة جبل الشيخ بشكل مخالف للقانون الدولي ولاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. يتوغل الاحتلال في القرى والأراضي الزراعية يقتلع الأشجار ويرش المزروعات والغابات بمواد كيميائية مجهولة ويهدد حياة السوريين والسوريات وأرزاقهم. يرفع التحصينات والسواتر الترابية يسيطر على الموارد المائية السورية ليضخها إلى مستوطنات الجولان السوري المحتل.

وفيما يتعلق بملف المختطفين السوريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكما سمعتم اليوم من الأمم المتحدة ذاتها، لطالما أحطنا هنا في بعثة الأمم المتحدة هذه المؤسسة بما فيها مجلس الأمن بأن الاحتلال الإسرائيلي يروع المدنيين السوريين الآمنين، ويقوم بعمليات الإخفاء القسري واقتحام المنازل وخصوصا في الليل ويختطف السوريين من أسرتهم وهم نيام. وما زال يختطف العشرات منهم منذ أشهر داخل معتقلاته وسجونه؛ لا بل أن عددا منهم قصر لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر. ومنذ أيام، قام عدد من أهالي

المختطفين بالاعتصام أمام مبنى وزارة الخارجية في دمشق وطالبونا كحكومة سورية بأن ننقل معاناتهم ومعاناة آبائهم وأمهاتهم وأبنائهم إلى العالم. وها نحن هنا اليوم من مجلس الأمن نطالب هذا المجلس بتحمل مسؤولياته معنا في هذا الملف. وبدورنا سنستمر بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والصليب الأحمر لوقف هذه الممارسات والإفراج عن جميع المختطفين.

ما ذكرته من انتهاكات هو ليس كلام الحكومة السورية فقط. فاليوم تحديدا كشفت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير صادر عنها عن هذه الانتهاكات في الجنوب السوري، ودعت لإجراء تحقيقات فورية ومستقلة في هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها. ودعت لتوقف الأنشطة الاستيطانية في الجولان السوري المحتل فورا وتعليق الخطط المعلنة في هذا الاتجاه.

قبل أيام فقط اعتلى عشرات المستوطنين الإسرائيليين أسطح أحد المنازل في قرية عين التينة في ريف القنيطرة الشمالي عند سفح جبل الشيخ، على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال الإسرائيلي الذي هجّر أهلها السوريين سابقا. وهتف المستوطنون بهتافات استفزازية تدعو للاستيطان والتقطوا الصور لأنفسهم بتباهٍ زائف.

من الواضح للجميع بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تبحث عن جميع السبل والوسائل الممكنة لاستفزاز الشعب السوري. ينتظر الاحتلال كما يبدو اللحظة التي ينفد فيها صبر بعض السوريين ليدافعوا عن أنفسهم وعن أرضهم وعن أعراضهم ليخرج الاحتلال أمام المجتمع الدولي ويقول زوراً وبهتاناً بأنه كان محقاً في كل ما كان يقوم به من ممارساتٍ وتخريبٍ خلال الأشهر الماضية. إن كان هذا هو هدف الاحتلال الإسرائيلي، فها نحن هنا اليوم أمام مجلس الأمن لننبه سلفا إلى خطورة هذا المخطط قبل اكتماله.

تجدد سورية التأكيد بأنها انخرطت بجدية في محادثات أمنية مع إسرائيل، بوساطة أمريكية مشكورة، في سبيل إيجاد حل سلمي يراعي المشاغل الأمنية للطرفين. ورغم أن مندوب إسرائيل قد تحدث صباح اليوم هنا بأن إسرائيل تفضل الدبلوماسية – ونتمنى أن يترجم ذلك إلى أفعال على الأرض – فإننا لا نجد سوى الاستمرار في الممارسات الهدامة.

ختاماً، نجدد التأكيد بأن السلام والاستقرار في المنطقة لن يكونا إلا بمعالجة جذور المشكلة المتمثلة في الاحتلال، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وعودة الحقوق لأصحابها. ونقول للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه بأنه لا التوغلات ولا التحصينات ولا المناطق الأمنية المزعومة ستغير حقيقة أن الجولان المحتل سوري، وأن منطقة الفصل سورية، وجبل الشيخ سوري، فالأمن الحقيقي هو أمن الضمائر والنفوس والقلوب لدى الناس، لا أمن السواتر والخنادق والمدرعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيانين اللذين سيُدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأساسية بشأن بيان الالتزامات المشتركة المتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ترحب البرتغال باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الولايات المتحدة وإيران، وتثني على جهود جميع الوسطاء، ولا سيما باكستان. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وحرية الملاحة. وبالفعل، ففي حين أننا جميعا نتحمل عواقب القيود المفروضة على التجارة البحرية، فإن الفئة الأكثر ضعفا – أي البلدان النامية – هي التي تتحمل العبء الأثقل مرة أخرى. وتؤيد البرتغال بقوة الحل الدبلوماسي باعتباره السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام شامل ودائم.

وبالانتقال إلى لبنان، نرحب بالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل ولبنان، التي يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق أمن دائم. وفي غضون ذلك، يجب على جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، أن تحترم وقف إطلاق النار احتراما تاما. في إطار جهود البرتغال الدبلوماسية في المنطقة، أشاد وزير خارجيتنا، خلال زيارته الأخيرة إلى بيروت، بالقرارات الشجاعة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية، وأعاد التأكيد على دعم البرتغال الثابت لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. كما أبلغ الوزير رانغل السلطات اللبنانية بتقديم مساعدات إنسانية إضافية، نظراً لخطورة الأوضاع على أرض الواقع. إننا ندين بشدة الهجمات التي استهدفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وندعو جميع الأطراف إلى ضمان حماية حفظة السلام والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

أما فيما يتعلق بفلسطين، فلا تزال الحالة الإنسانية في غزة مأساوية. تدعو البرتغال مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل للخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، بما في ذلك تنفيذ المرحلة الأولى منها المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ونؤكد على ضرورة أن تتمكن الأمم المتحدة وجميع وكالاتها، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الدولية، من الاضطلاع بأدوارها. وندعو إلى نزع سلاح حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدول بشكل دائم. ويجب أيضا أن تتوقف خروقات وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، ينبغي إشراك السلطة الفلسطينية بشكل كامل في الاستعدادات لعودتها إلى القطاع.

وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تعرب البرتغال عن قلقها البالغ إزاء استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون والإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك توسيع المستوطنات، وهي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتاواها. كما ندين الإجراءات الرامية إلى تغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة، واعتماد مشروع قانون عقوبة الإعدام، والطابع التمييزي لهذا المشروع.

وينبغي أن تهيئ المرحلة الثانية الظروف التي ستسمح بإعادة إعمار غزة وتنفيذ حل الدولتين، مما يعزز السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط بما يتماشى مع إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. واعترفت البرتغال رسميا، من جانبها، بدولة فلسطين في شهر أيلول/ سبتمبر 2025. أما على صعيد المنطقة ككل، فتؤيد البرتغال تأييداً تاماً سيادة ووحدة وسلامة أراضي سورية واليمن وليبيا.

ولا تزال البرتغال ملتزمة بسيادة القانون والنظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة. إن مواقفنا متماسكة ومتسقة في جميع الملفات، ولذلك سنواصل السعي من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية، يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بضرورة أن تقتصر مدة كلماتهم على ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي.

السيد هادي (*تكلم بالإنكليزية*): إن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يتجه نحو السلام. إنه يتجه نحو مزيد من التشرذم والحرمان واليأس، في الوقت الذي تعزز فيه إسرائيل احتلالها غير الشرعي يوماً بعد يوم، وتصعد من سياساتها غير القانونية وممارساتها العنيفة ضد الشعب الفلسطيني.

في غزة، لا تزال الكارثة الإنسانية مستمرة. تستمر أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون بمستويات مقلقة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وقد حذر خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة من أن الفلسطينيين يواجهون حملة متصاعدة من التطهير العرقي والضم، واصفين إياها بأنها "عصابات إرهابية مدعومة من الدولة تقف في طليعة أعمال العنف". وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع هجمات من قبل المستوطنين على أكثر من 190 قرية منذ شهر كانون الثاني/يناير. ويظل الأطفال على وجه الخصوص عرضة لهذا العنف المستمر. وتتعرض عائلات بأكملها للتشريد القسري، وتتعرض المنازل للهجوم، وتُدمَّر سبل العيش. وتتعرض المجتمعات المحلية لبيئة قسرية تهدف إلى جعل ظروف البقاء للفلسطينيين لا تطاق وإجبارهم على مغادرة أراضيهم، في إطار مسار مستمر على مدى عقود، مما يقوض حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وينطبق هذا المنطق نفسه على القدس الشرقية، حيث نشهد استمرار هذه الأعمال الإرهابية. كما حذر خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة من إزالة الطابع الفلسطيني عن المدينة بشكل لا رجعة فيه، وذلك من خلال الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تغير تركيبتها الديموغرافية وطابعها الديني ووضعها القانوني. وخلال عيد الفطر وعيد الفصح، شعر العالم بأسره بالصدمة إزاء الإجراءات الإسرائيلية التي قيدت، بل ومنعت تماما، الوصول إلى الأماكن المقدسة وعرقلت حرية العبادة. إن القدس مدينة ذات تراث مشترك. ويجب مطالبة إسرائيل بوقف تغييرها الأحادي الجانب وغير القانوني للمدينة، الذي يحرم الفلسطينيين من تراثهم التاريخي والثقافي والديني، بل ومن قدرتهم ذاتها على البقاء في المدينة.

كما يجب علينا أن نتحدث بصراحة عن الإجراءات التشريعية الخطيرة. في 30 آذار/مارس، أقر الكنيست ما يُعرف بقانون "عقوبة الإعدام للإرهابيين"، وهو إجراء تمييزي يهدد بزيادة ترسيخ المعاملة غير المتكافئة والعقابية تجاه الفلسطينيين. يجب إلغاء هذا القانون القاسي واللاإنساني الذي سنته السلطة القائمة بالاحتلال، ويجب على إسرائيل أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إن غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا تشكلان ملفين منفصلين. بل تشكلان وحدة سياسية وقانونية وإقليمية واحدة تخضع لاحتلال إسرائيلي وحشي وغير قانوني، ويجب التعامل معها على هذا الأساس. ويجب ألا تُعامل غزة على أنها استثناء إنساني منعزل، بينما يستمر الضم وتوسيع المستوطنات والعنف في أماكن أخرى. ولا يمكن أن يتحقق السلام من خلال التجزئة.

ويظل إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، أحد أوضح الأطر الدبلوماسية المتاحة للمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل لهذا الظلم التاريخي الذي يتحمله الشعب الفلسطيني. وفي الإعلان، لا يعتبر السلام طموحا مجردا، بل التزاما يجب الوفاء به من خلال إجراءات ملموسة: أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني؛ وإنهاء الحرب والحصار المفروض على غزة؛ والنهوض بحل الدولتين؛ ودعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة والاستقلال وإقامة دولة؛ وترسيخ الدبلوماسية في القانون الدولي والمساءلة. لذلك، يجب على المجلس أن يتصرف بسرعة ووضوح، وأن يحمي المدنيين، ويرفض الضم والهندسة الديمغرافية والعقاب الجماعي، ويحافظ على وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتألف من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأن يمضي بجدية نحو التنفيذ الكامل لإعلان نيويورك. وهذه اللجنة مستعدة لدعم المجتمع الدولي في هذا المسعى العاجل للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وإحلال السلام والأمن اللذين طال انتظارهما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية): لا تزال غزة مخربة وتحت الحصار. يواصل نظام الاحتلال الإسرائيلي انتهاك وقف إطلاق النار من خلال شن هجمات عسكرية وفرض قيود صارمة على وصول المساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى اشتداد الجوع ومعاناة المدنيين. وفي الوقت نفسه، يستمر التوسع الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية، في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويزيد من ترسيخ الاحتلال وعدم الاستقرار. ويعزز استمرار عدم المساءلة ثقافة خطيرة من الإفلات من العقاب.

وتؤيد إيران أي جهود موثوقة رامية إلى إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ويجب أن يكفل أي حل عملي في غزة وقفا دائما ونهائيا لإطلاق النار، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، مع الاحترام الكامل لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي الوقت نفسه، لا بد من المساءلة. ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إن العدوان الإسرائيلي لا يقتصر على الأرض الفلسطينية المحتلة. ويواصل النظام انتهاك القانون الدولي في جميع أنحاء المنطقة من خلال أعماله المتكررة الرامية إلى زعزعة الاستقرار وأفعال العدوان في الأراضي السورية، والاحتلال غير القانوني المستمر لمرتفعات الجولان السورية، والانتهاكات المستمرة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة لإجبار إسرائيل على

الالتزام تماما بوقف إطلاق النار في لبنان، والوقف الفوري لجميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وسحب جميع قوات الاحتلال التابعة لها.

وفي 28 شباط/فبراير، شنت الولايات المتحدة وإسرائيل حربا عدوانية دون مبرر ضد سيادة جمهورية إيران الإسلامية ووحدة أراضيها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك حظر استعمال القوة والقاعدة الآمرة التي تحظر العدوان. وارتكب المعتدون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، حيث استهدفوا البنية التحتية المدنية عمدا. وفي إحدى الحالات، دُمرت مدرسة للبنات في ميناب، مما أسفر عن مقتل أكثر من 168 طالبة. وحتى 8 نيسان/أبريل، قُتل ما لا يقل عن 375 3 مدنيا. وتعرض للهجوم أكثر من 700 مؤسسة تعليمية، إلى جانب مرافق صحية وثقافية. كما استُهدفت البنية التحتية الصناعية الحيوية. ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي كامل المسؤولية عن هذه الأعمال ويجب محاسبتهما.

إن الأمن والاستقرار في منطقتنا أمران لا ينفصلان ويترابطان ترابطا وثيقا. ويتطلب تحقيق أمن جماعي حقيقي استجابة موحدة تعالج بشكل مباشر المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار ألا وهو نظام الاحتلال الإسرائيلي. فلا يزال النظام الإرهابي والخارج عن القانون خطر شديدا يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وأخيرا، أرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها التي توجه إلى بلدي. وللأسف، حاولت بعض الوفود، مرة أخرى، تجاهل الأسباب الجذرية للحالة الراهنة في المنطقة وإلقاء اللوم على إيران بدلا من التصدي للأعمال غير القانونية والمزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيسا لها.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق لمملكة البحرين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الشرق الأوسط وعلى الإحاطات الشاملة المقدمة إلى المجلس.

في المناقشة المفتوحة السابقة التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.10098)، رحبت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي باتفاق وقف إطلاق النار في غزة وببدء المرحلة الثانية من الاتفاق في وقت قريب، تمشيا مع القرار 2803 (2025). غير أن الحالة في غزة وفي أماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال مزرية، ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من محن ومآسي لا توصف في ظل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. وإضافة إلى القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بالموافقة على إقامة مستوطنات استعمارية جديدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، استمرت الهجمات الإسرائيلية العنيفة وأعمال الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، بمزيد من الحدة والوحشية. وشملت هذه الأعمال شن هجمات على الأطفال والأسر وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية والمدارس ودور العبادة، إضافة إلى التشريعات التي صدرت مؤخرا والتي تجيز إعدام السجناء الفلسطينيين، مما يشكل انتهاكا خطيرا وغير مسبوق للقانون الدولي الإنساني

على يد قوة الاحتلال، التي لا تتمتع بالسيادة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولا يحق لها سن هذه القوانين، التي تحسم بقسوة مصير السكان الفلسطينيين.

وفي نفس السياق، عُرقلت إلى حد كبير العمليات الإنسانية التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بسبب الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية والعقابية، وبسبب عمليات الهدم الأخيرة للمباني والمرافق، بما في ذلك المجمع الرئيسي للوكالة في القدس الشريف. ومن بين الانتهاكات الأخرى إغلاق الأماكن المقدسة، بما فيها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة خلال احتفالات رمضان وعيد الفصح، والحرم الإبراهيمي في الخليل، وفرض قيود على رجال الدين، مما يشكل انتهاكا خطيرا لحرية العبادة وانتهاكاً للوضع التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة، فضلا عن عمليات المصادرة والهدم الواسعة النطاق لمنازل الفلسطينيين، لا سيما في حي البستان.

ومن المؤسف أن هجمات السلطة الإسرائيلية المحتلة لا تزال مستمرة دون هوادة. وفي غضون أسبوع واحد فقط، بين 24 و 30 آذار/مارس، قُتل أو أصيب 138 فلسطينيا. ويبلغ الآن العدد الإجمالي للضحايا المسجلين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أكثر من 500 73 قتيل وأكثر من 000 182 جريح.

إن هذه الأعمال ضد المدنيين في غزة، ومعظمهم من اللاجئين والنازحين، وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، التي تجري وفق نمط من التهجير والاستعمار والضم بهدف التطهير العرقي والسيطرة الدائمة، في انتهاك للقانون الدولي، تقتضي المساءلة. وفي هذا الصدد، نرفض جميع سياسات وتدابير الاستيطان الاستعمارية التي تنتهجها سلطة الاحتلال الإسرائيلي بهدف فرض أمر واقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والتي تشكل جرائم حرب وانتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وللفتاوى ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ونذكر بأن المحكمة، في فتواها الصادرة في تموز/يوليه 2024، اعتبرت أن الاحتلال الإسرائيلي برمته غير قانوني، وأعلنت أنه يجب إنهاؤه بشكل كامل وسريع.

وتؤكد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من جديد الدعوة التي وجهها الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة، الذي عُقد على مستوى وزراء الخارجية في جدة، بالمملكة العربية السعودية، يوم 26 شباط/فبراير، لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تنفيذ وقف شامل ومستدام لإطلاق النار في قطاع غزة، وضمان الانسحاب الكامل لقواتها، وتيسير عودة النازحين، وتمكين دولة فلسطين من الاضطلاع بمسؤولياتها، بدعم إقليمي ودولي. وفي نفس السياق، ترحب مجموعة منظمة التعاون الإسلامي باتخاذ مجلس حقوق الإنسان هذا العام، خلال دورته الحادية والستين التي انعقدت في الفترة من 23 شباط/فبراير إلى 31 آذار/مارس، عدة قرارات تتناول الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤكد هذه القرارات من جديد على ضرورة المساءلة، وتطالب بوقف سياسات الاستيطان الإسرائيلية والتراجع عنها، وتشدد على أهمية الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وفي سياق ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار القائم والقرار 2803 (2025)، نشدد على ضرورة انسحاب إسرائيلي كامل من غزة وبدء المرحلة الثانية من الخطة فورا وتيسير وصول المساعدات

الإنسانية إلى قطاع غزة دون عوائق. كما نؤيد دولة فلسطين في تحمل مسؤولياتها في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار، مع التأكيد بشكل قاطع على وحدة الأرض الفلسطينية التي تتألف من قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، باعتبارها وحدة جيوسياسية واحدة لا تتجزأ، يمارس الشعب الفلسطيني سيادته عليها.

ونود أن ندعو المجلس إلى الشروع في اتخاذ إجراءات لتنفيذ قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القراران 2803 (2025) و 2334 (2016)، بهدف تحويل وقف إطلاق النار إلى حل عادل ودائم وشامل يضع حدا لهذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الطويل الأمد، ويكفل إعمال حقوق الفلسطينيين، وإحلال سلام وأمن حقيقيين. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الاعتراف الواسع النطاق بدولة فلسطين والالتزامات المنصوص عليها في إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الصادر في تموز/يوليه 2025، نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. فهذه الخطوة ضرورية لتحقيق سلام عادل ودائم ولضمان مصداقية النظام المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن دعمها للجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحل الدولتين، بما في ذلك مبادرة التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين التي تقودها المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج، وتدعو إلى المشاركة الفعالة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والإعلانات الدولية ذات الصلة، بما فيها إعلان نيويورك، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين بالوسائل السلمية. وبينما نشيد بإنشاء التحالف الطارئ من أجل الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، ندعو أيضا إلى التنفيذ العاجل لخطة إعادة الإعمار التي طرحتها البلدان العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونشجع جميع الدول والشركاء على المشاركة في هذه الجهود بنشاط.

وتكرر مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، وامتثالها الكامل للقرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981). وندين توغلات إسرائيل في الأراضي السورية منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وترحب مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بالإعلان عن وقف الأعمال العدائية في لبنان، الذي تم التوصل إليه بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبره خطوة مهمة نحو تخفيف حدة التوترات ووقف الأعمال الإسرائيلية ضد لبنان. كما ترحب المجموعة بمبادرة رئيس جمهورية لبنان التي تضم أربع نقاط مع بدء مفاوضات تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتشدد المجموعة على ضرورة التزام إسرائيل التام بوقف إطلاق النار، ووقف جميع الهجمات العسكرية ضد لبنان، وانسحابها الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية، والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وتؤكد من جديد كذلك دعمنا لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته. وتدين المجموعة بشدة الهجمات الإسرائيلية على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والصحفيون والمسعفون

والعاملون في القطاع الطبي والصليب الأحمر والبنية التحتية المدنية والمرافق الطبية، كما تدين التدمير الواسع النطاق للمناطق اللبنانية وإنشاء ما يُسمى المناطق الأمنية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وتعرب المجموعة من جديد عن دعمها للدولة اللبنانية في فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، وقصر حيازة السلاح على الدولة وحدها – الدولة اللبنانية – والمضي قدما في خطتها الإصلاحية. وتؤكد المجموعة على الحاجة الملحة إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى لبنان من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لدى المدنيين المتضررين، وإلى تعزيز الدعم المقدم إلى الجيش اللبناني. كما تدين مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بشدة الهجمات التي استهدفت أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومبانيها. وتعرب عن خالص تعازيها لإندونيسيا وفرنسا لفقدان أربعة حفظة السلام الإندونيسيين واثنين من حفظة السلام الفرنسيين العاملين ضمن القوة المؤقتة.

وفي الختام، تكرر مجموعة منظمة التعاون الإسلامي دعوتها العاجلة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى التدخل واتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء هذه الانتهاكات وإعلاء مبدأي العدالة والشرعية الدولية. ونود أن نؤكد من جديد على أن السياسات والممارسات الإسرائيلية المستمرة تقوض السلام والاستقرار في المنطقة بشكل خطير، وقد تؤدي إلى تصاعد التوترات إلى نزاع ديني أوسع نطاقا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أدلي بالبيان الموجز التالي بصفتي الوطنية.

للأسف، يواجه النظام العالمي والأمن الإقليمي تحديات غير مسبوقة، وتقع منطقتنا في قلب هذه التحديات. ويجب على المجلس أن يتصدى فورا لاستمرار إسرائيل في تجاهل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحتى أبسط المبادئ الإنسانية، إلى جانب استمرار إفلاتها من العقاب.

إن التصعيد على نطاق أوسع في المنطقة، بما في ذلك التطورات المتعلقة بإيران، ينطوي على مخاطر جسيمة تهدد السلام الدولي والاستقرار الاقتصادي، ويؤثر على التجارة العالمية وأمن الطاقة والأمن الغذائي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الدبلوماسية هي السبيل العملي الوحيد للتوصل إلى حل دائم. ونؤيد العمل الدبلوماسي الجاري، بما في ذلك بين الولايات المتحدة وإيران، وكذلك الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية الفاعلة لمواصلة الحوار ومنع مزيد من التصعيد. ونؤيد جهود باكستان الرامية إلى تيسير العملية منذ البداية. وكانت للجهود المشتركة التي بذلتها تركيا وباكستان ومصر والمملكة العربية السعودية دور حاسم في العملية التي أدت إلى وقف إطلاق النار. ويظل قادتنا على اتصال وثيق بنظرائهم الإيرانيين والأمريكيين، ويواصلون التعاون مع الأطراف الفاعلة في المنطقة من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية دائمة.

ومع بدء المؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا للمضي قدما في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر عام 1995 وخطة عمل عام 2000.

ويجب على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ إجراءات حاسمة. ويجب أن نتجاوز الخطب، ونتمسك بالقانون الدولي، ونعزز الدبلوماسية، ونعمل معا من أجل إحلال سلام عادل ودائم للجميع. وتظل تركيا على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل النهوض بالسلام في الشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق إذ بقي لدينا 39 بيانا يجب الإدلاء بها. كما أرجو من الحضور، بكل احترام، أن يقللوا من المناقشات الجانبية إلى أدنى حد ممكن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالبحرين لقيادتها المجلس خلال هذا الشهر. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

منذ مناقشتنا السابقة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.10098)، أصبحت الحالة في المنطقة أكثر تعقيدا وهشاشة. ورغم أن وقف إطلاق النار في غزة قد أتاح فرصة سانحة، فقد بينت التطورات الأخيرة مدى السرعة التي يمكن أن يتصاعد بها عدم الاستقرار ويتوسع في المنطقة وخارجها. وتعتقد كازاخستان أنه يجب التعامل مع الحالة في الشرق الأوسط بطريقة شاملة ومترابطة. فالأزمة في غزة، والقضية الفلسطينية بصفة عامة، والديناميات الإقليمية المتغيرة، كلها مترابطة ترابطا وثيقا وتتطلب استجابة دولية منسقة ومتوازنة. ونعرب من جديد عن تأييدنا المبدئي لتسوية عادلة ودائمة على أساس حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن غزة تتطلب اهتماما دوليا عاجلا ومستمرا، بما في ذلك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. وتؤكد كازاخستان على الدور الأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في دعم الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة الحرجة. وفي هذا السياق، تعمل كازاخستان على ترجمة دعمها السياسي إلى مساهمات عملية. وتبعا لقرارات الرئيس قاسم – جومارت توكاييف، فإن كازاخستان مستعدة لتخصيص ما يصل إلى 500 منحة دراسية للطلاب الفلسطينيين، وتقديم المساعدة الإنسانية، والنظر في إيفاد موظفين طبيين، وتقديم مساهمات في مجال حفظ السلام، وفقا للترتيبات الدولية. ونؤيد أيضا تنفيذ القرار 2803 (2025) وأعمال مجلس السلام باعتبارهما عنصرين أساسيين في إطار مرحلة ما بعد النزاع.

وتبرز التطورات الأخيرة المتصلة بإيران ومضيق هرمز الآثار العامة لهذه الأزمة. فالاضطرابات في الأمن البحري وطرق التجارة تؤثر على الاستقرار الإقليمي والاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ننوه بالدور المهم الذي تضطلع به بلدان منطقة الخليج في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ودعم الحوار، وضمان قدرة نظم الطاقة والتجارة العالمية على الصمود. ولا تزال مشاركتها البناء ضرورية لوقف التصعيد وبناء الثقة. ونؤيد جميع جهود الوساطة الجدية، ونعتقد أن الدبلوماسية المستمرة تظل السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

ويعرب بلدي عن استعداده لمواصلة الإسهام على نحو بناء في الجهود الدولية، بسبل منها تقديم الدعم الإنساني والمشاركة العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر ماليزيا البحرين على عقد هذه الجلسة، وتؤيد البيانات التي أُدلي بها باسم منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك البيان الذي سيدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الحالة في غزة تبعث على القلق الشديد. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر 2025، قُتل منذ ذلك الحين ما يقرب من 800 فلسطيني وأصيب أكثر من 100. 2 ويضاف ذلك إلى الخسائر المروعة أصلا التي تزيد على 000 70 من الأرواح التي أزهقت خلال العامين الماضيين. ولا تزال القيود سارية عند المعابر. ولا تزال الإمدادات الأساسية، بما في ذلك المساعدات الطبية والغذاء والمواد التعليمية والطاقة، محدودة للغاية. وفي آذار/مارس 2026، سُجلت أكثر من 000 1 حالة من سوء التغذية الحاد لدى الأطفال. ولم تدخل أي مواد تعليمية إلى غزة خلال الأسبوع الماضي. ويُحرم جيل كامل من مستقبله.

وتبعث الحالة الإنسانية في الضفة الغربية على القلق أيضا. فقد قُتل أكثر من 000 1 فلسطيني، من بينهم 235 طفلا على الأقل، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي هذا الشهر وحده، قتل طفلان في حادثين منفصلين. كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن حالات قام فيها مستوطنون بهدم مدرسة في غور الأردن ومنعوا الأطفال من تلقي التعليم في منطقة الخليل. ولا تزال الهجمات على الرعاية الصحية مستمرة. وقد سُجلت 892 حادثة، من بينها مقتل 12 من العاملين في مجال الرعاية الصحية. ولا تزال المستشفيات مستهدفة، كما يعرقل الحصول على الخدمات الطبية. ويتصاعد عنف المستوطنين بشكل حاد. وسجل شهر آذار/مارس أكبر عدد من الإصابات التي لحقت بفلسطينيين على يد المستوطنين منذ عام 2006. وهذه الأفعال ليست معزولة. فهي تتسنى بفضل السياسات التي تقضي بتوسيع المستوطنات وتهجير الفلسطينيين. وذلك انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات محكمة العدل الدولية.

وندين أيضا القيود المفروضة على دخول المسجد الأقصى، لا سيما خلال شهر رمضان، وكذلك القيود التي تؤثر على المصلين المسيحيين في كنيسة القيامة خلال عيد الفصح. فهذه الإجراءات تمييزية واستفزازية. وتنتهك القانون الدولي والوضع الراهن القائم في الأماكن المقدسة. وندين كذلك إصدار قانون يفرض عقوبة إعدام إلزامية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتطبيقه التمييزي ضد الفلسطينيين. فهذا القانون يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وهو إجراء آخر يرسخ نظام الفصل العنصري في ظل الاحتلال. ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء التقارير الموثوقة التي تفيد بوقوع انتهاكات بحق المحتجزين الفلسطينيين، منها التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والتجويع والحرمان من الحقوق الأساسية. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حازمة لإنهاء هذه الانتهاكات.

إن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا يمكن الاستغناء عنه. وتدين ماليزيا الهجمات الموجهة ضد ولاية الأونروا ومبانيها. ويجب أن يتاح للأونروا العمل بحرية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. ويجب منح موظفيها تأشيرات الدخول وإمكانية الوصول، التي تُرفض منذ كانون الثاني/يناير 2025. وأيدت ماليزيا، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2025. وتؤكد من جديد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ويعترف بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية. كما نؤيد خطة إعادة الإعمار التي طرحتها البلدان العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، الواردة في الإعلان. فهذه الخطة توفر مسارا موثوقا لتحقيق الانتعاش والاستقرار.

وتظل المساءلة أمرا أساسيا. ويجب التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات ذات الصلة. ولا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب. ومن دون المساءلة، لن يتحقق السلام أو الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بدأت العواقب تتجاوز حدود فلسطين لتشمل المنطقة بأسرها. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم. فالشعب الفلسطيني يعانى منذ فترة طويلة جدا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مملكة هولندا.

السيد دي فينك (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤدي التوترات في الشرق الأوسط إلى انعدام الاستقرار وانعدام اليقين والاضطراب، مما يؤثر على حياة ملايين من الناس في المنطقة وخارجها. ورغم أن وقف إطلاق النار في حالة كل من إيران ولبنان يبعث على بعض الأمل، فإنه لا يزال هشا جدا. وينبغي أن تستمر المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي دائم. فتحقيق السلام المستدام في لبنان يتطلب إعادة إرساء احتكار الدولة للقوة ونزع سلاح حزب الله بشكل كامل وفعال. ولذلك، خصصت مملكة هولندا دعماً إضافيا للجيش اللبناني، وتدعو الدول الأخرى إلى تعزيز دعمها أيضا.

وفيما يتعلق بإيران، نؤكد تأييدنا الكامل للجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى حل مستدام، بما في ذلك ما يتعلق بمضيق هرمز. ويجب استعادة حرية الملاحة بالكامل – فهذا المبدأ غير قابل للتفاوض. وتقف هولندا على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤولياتها والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك، تضامناً تاماً مع شركائنا في منطقة الخليج.

ولا يمكننا أن نغفل عن غزة والضفة الغربية في خضم التصعيد الإقليمي. فالحالة في الضفة الغربية تتدهور سريعا. وفي هذا الصدد، ندين الموافقة على إنشاء 34 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة.

ولا تزال مملكة هولندا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية المستمرة في غزة. ولا يزال إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة أمراً بالغ الأهمية، شأنه شأن تمكين المنظمات الإنسانية المتخصصة والمفوضة، بما في ذلك الأمم المتحدة، من الوصول الآمن ودون عوائق ودون شروط.

إن صندوق الأفق التابع للأمم المتحدة لإعادة إعمار فلسطين، الذي أُنشئ مؤخراً، وسيلة مهمة لتنسيق الجهود في مرحلة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة والضفة الغربية. وبالتالي، ستساهم مملكة هولندا بمبلغ 5 ملايين يورو في الصندوق وندعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلينا لتعزيز تأثير الصندوق، سعياً إلى تحقيق حل الدولتين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا لمملكة البحرين على عقد هذه المناقشة التي تكتسي أهمية خاصة في ظل السياق الإقليمي الذي يزداد هشاشةً.

كما اتضح من مناقشاتنا أمس ()، فإن تداعيات الأزمة الإيرانية تتجاوز حدود المنطقة بكثير. وتؤمن بولندا إيماناً راسخاً بأن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدماً. ويتطلب السلام الدائم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثلاث مسائل أساسية: البرنامج النووي لإيران وقدراتها في مجال القذائف التسيارية بعيدة المدى وسلوكها الإقليمي، مع احترام القانون الدولي، بما في ذلك حرية الملاحة. وإحراز تقدم بشأن هذه المسائل الثلاث جميعها أمر ضروري. فهي الأساس لأي إطار أمني مستقر ودائم في المنطقة.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تظل بولندا من أشد المؤيدين لحل الدولتين إلا أن الشهور الأخيرة أبعدتنا أكثر عن هذا الهدف. وتعتبر بولندا إسرائيل شريكًا مهمًا في المنطقة. ورغم أننا نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وبالوضع السياسي والأمني المعقد الذي تمر به، فإننا لا نستطيع تجاهل الانتهاكات أو التجاوزات المتكررة للقانون الدولي الإنساني. وتشاطر بولندا المجتمع الدولي قلقه إزاء تصاعد التوترات في الضفة الغربية. ونشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون غير الشرعيين ضد السكان الفلسطينيين، مقترنة بالإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية والتي تتعارض مع اتفاقات أوسلو. كما يساورنا القلق إزاء قانون عقوبة الإعدام الجديد الذي يستهدف أساسا، وفي الممارسة العملية، السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أننا نشعر بالقلق إزاء رفض حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى النظر في اقتراح نزع السلاح الذي طرحه مجلس السلام.

وبصفتها مراقبًا في هذه المبادرة، تظل بولندا ملتزمة بنجاحها وتدعو جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية. وأخيراً، نحث مجلس السلام على الضغط على إسرائيل للسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول بشكل كامل إلى غزة وتخفيف القيود المفروضة على المساعدات في الضفة الغربية.

أود أن أنتقل الآن إلى الحالة في لبنان. ترحب بولندا بوقف إطلاق النار وتأمل أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة للسعي نحو إحلال سلام دائم، وهو ما تستحقه الدولتان منذ زمن طويل. ولا نزال من أشد المؤيدين لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة، تواصل قواتنا الخدمة في لبنان، وهي على أهبة الاستعداد للقيام بأنشطة التدريب والوفاء بمهمتها. وندين بشدة الهجمات التي وقعت مؤخراً على قوات حفظ السلام وندعو جميع الأطراف إلى الكف عن هذه الأعمال على الفور.

ويتجاوز التزام بولندا تجاه لبنان ذلك. فمنذ عام 2023، بلغت مساهماتنا الإنسانية المقدمة من خلال وكالات الأمم المتحدة أكثر من 4,5 مليون دولار، مع التركيز بشكل خاص على دعم الإدارة المحلية في

الاستجابة للكوارث الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى الطاقة المتجددة – وهما مجالان بالغا الأهمية لانتعاش لبنان الاقتصادي.

وبالنظر إلى المستقبل، تدرج خطة التعاون الإنمائي البولندية لعام 2026 فلسطين ولبنان وسورية كأطراف لها الأولوية في تلقي مساعداتنا الإنسانية. إن التزامنا تجاه سكان هذه المنطقة لا يزال ثابتًا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد هونه (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء التصعيد في منطقة الشرق الأوسط مؤخراً وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على السكان المدنيين. وتدين بشدة الهجمات التي تستهدف المدنيين والخدمات الأساسية والبنية التحتية المدنية، والتي يحظرها القانون الدولي الإنساني.

تتطلب حماية المدنيين حلاً سياسياً. ولا يزال حل الدولتين، الذي يتم التفاوض عليه وفقاً للقانون الدولي، السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. وندعو إلى تنفيذ القرار 2803 (2025) وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتدين سويسرا أعمال العنف المستمرة في قطاع غزة وتُعرب عن قلقها إزاء عدد الضحايا المدنيين، ومن بينهم عاملون في المجال الإنساني، منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام التام لهذا الاتفاق والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتؤدي القيود المستمرة إلى إعاقة الاستجابة الإنسانية بشكل خطير. وتؤكد سويسرا مجدداً على الالتزام بضمان إمكانية الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى جميع المحتاجين وتدعو إسرائيل إلى رفع تلك القيود.

وفي الضفة الغربية، تثير الزيادة في أعمال العنف ضد السكان المدنيين القلق. ونشعر بقلق بالغ إزاء عنف المستوطنين الذي تتزايد شدته، بما في ذلك العنف الجنسي، وإزاء عمليات الهدم والإخلاء القسري التي غالبًا ما تُنفذ بدعم من قوات الأمن. وترفض سويسرا أي محاولة للضم وأي تدبير يهدف إلى إحداث تغييرات إقليمية أو ديمغرافية دائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وترحب بإجراء الانتخابات الفلسطينية التي تشكل أمراً أساسياً لتعزيز السلطة الفلسطينية وتحقيق حل الدولتين.

فيما يتعلق بالنزاع الذي يشمل الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، تتابع سويسرا بقلق التطورات الأخيرة التي تؤثر على السكان المدنيين. وتدعو إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر استخدام القوة. وتدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف الأعمال العدائية والسعي إلى إيجاد حلول عبر القنوات الدبلوماسية.

إن تداعيات هذا التصعيد محسوسة أيضا في العديد من دول الخليج. وتدعو سويسرا إلى احترام سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها. وفي مضيق هرمز، يجب احترام حرية الملاحة وندعو جميع الأطراف إلى ضمان سلامة الملاحة.

وعلاوة على ذلك، تدين سويسرا الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين والبنية التحتية في لبنان وإسرائيل. وترحب بتمديد وقف إطلاق النار وتدعو إلى تنفيذه بالكامل. يجب أن يسود وقف إطلاق نار دائم.

وتظل سويسرا على استعداد لتقديم الدعم للأطراف في المفاوضات وتنفيذ القرار 1701 (2006). وتدين الهجمات التي أودت بحياة أفراد من قوات حفظ السلام وتعرب عن تضامنها مع البلدان المساهمة بقوات. يجب حماية واحترام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة بمقتضى القانون الدولي الإنساني وما أكد عليه مجددا القرار 2730 (2024). والعودة إلى القنوات الدبلوماسية واحترام القانون الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، وإحياء أفق سياسي ذي مصداقية أمور متلازمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، الجبل الأسود وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أندورا وسان مارينو. وسيُرفع النص الكامل لبياني على شبكة الإنترنت.

يرحب الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة وإيران. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار بشكل كامل في كل أنحاء المنطقة ووقف جميع العمليات العسكرية وضمان حرية الملاحة بشكل كامل، فضلاً عن حرية المرور الآمن عبر مضيق هرمز، بما يتماشى مع القانون الدولي، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا السياق، نؤيد خطة المنظمة البحرية الدولية الرامية إلى الإفراج عن السفن والبحارة العالقين في الخليج الفارسي وإعادة فتح المضيق بشكل دائم.

ونثني على باكستان والشركاء الإقليميين الآخرين لجهودهم ووساطتهم التي ساهمت في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية. وينبغي للأطراف أن تواصل بذل جهود بحسن نية للتوصل إلى اتفاق مستدام بشأن جميع دواعي القلق.

وسيساهم الاتحاد الأوروبي في جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، مع مراعاة كامل مصالحه وقدراته وشواغله، بالتنسيق مع الشركاء. وتحقيقًا لهذه الغاية، قام رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كايا كالاس مؤخراً بزيارة بلدان الخليج لإظهار تضامننا وتنسيق جهودنا.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه إسرائيل ولبنان في 16 نيسان/أبريل تحت رعاية الولايات المتحدة. ونحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام التام بوقف إطلاق النار ووقف جميع العمليات العسكرية من أجل إتاحة الفرصة للتفاوض على إحلال سلام دائم في ظل ظروف عادلة ومواتية. وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ونؤكد مجدداً ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الثابت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويدين الهجمات غير المقبولة على قوات حفظ السلام والتي تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويجب أن تتوقف على الفور. ونطالب بإجراء تحقيق شامل في هذه الهجمات. ونشيد بأفراد حفظ السلام من إندونيسيا وفرنسا الذين لقوا حتفهم مؤخراً أثناء أداء واجبهم في سبيل السلام والأمن الدولي في لبنان. كما نعرب عن دعمنا الثابت

للشعب والسلطات في لبنان في مواجهة الاحتياجات الإنسانية الملحة، لا سيما بالنسبة للنازحين، ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الطارئة. ونرحب بقرار السلطات اللبنانية حظر الأنشطة العسكرية لحزب الله ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الجيش اللبناني بهدف السيطرة على كامل الأراضي اللبنانية وإرساء احتكار الدولة لحيازة الأسلحة. وسنواصل الوقوف بقوة إلى جانب لبنان ودعم جميع الجهود الرامية إلى وقف التصعيد وتحقيق استقرار دائم، بما في ذلك المساهمة في تعزيز الجيش اللبناني.

إن تدهور الحالة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يثير قلقاً بالغاً. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار وجميع الأحكام الأخرى الواردة في القرار 2803 (2025)، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ السياسية والقانونية الدولية. وفي هذا السياق، ندعو إلى نزع سلاح حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة بشكل دائم ونؤيد الوسطاء ومكتب الممثل السامي المعني بغزة في هذا الصدد. كما ندعو إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة ونشر القوة الدولية المؤقتة لتحقيق الاستقرار.

ويستنكر الاتحاد الأوروبي استمرار الحالة الإنسانية الكارثية في غزة ويدعو إسرائيل إلى السماح فوراً بالوصول دون عوائق إلى غزة وتوزيع المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء القطاع، بما في ذلك عبر الممر البحري القبرصي، وتمكين الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والمنظمات الإنسانية من العمل بشكل مستقل ونزيه لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى التراجع عن قرارها المتعلق بقانون تسجيل المنظمات غير الحكومية وإلى إعادة فتح معابر غزة الحدودية والامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة المساهمة في تنفيذ الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، وفقاً للقرار 2803 (2025). وسيتعاون الاتحاد الأوروبي مع الأطراف المعنية الدولية والإقليمية للمساهمة في إعادة إعمار غزة وإعادة تطويرها، بما يتماشى مع القانون الدولي. ولا تزال بعثاتنا المدنية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع – وهي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأرض الفلسطينية وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في رفح – عنصراً أساسياً في مساهمة الاتحاد الأوروبي في تلك الجهود. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم السلطة الفلسطينية، بما في ذلك في برنامجها الإصلاحي، حتى تتمكن من استعادة السيطرة على غزة بشكل آمن وفعال. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى الإفراج فوراً عن إيرادات التخليص الجمركي المحتجزة وتوسيع نطاق أعمال المراسلة بين المصارف الإسرائيلية والفلسطينية.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل بهدف توسيع وجودها في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي اعتبرتها فتوى محكمة العدل الدولية غير قانونية. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل على التراجع عن هذه القرارات والالتزام بواجباتها بموجب القانون الدولي وحماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما نجدد دعوتنا إلى الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة العنف المستمر والمتزايد الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وسيواصل العمل لاتخاذ مزيد من التدابير التقييدية ضد المستوطنين المتطرفين والكيانات والمنظمات التي تدعمهم.

لطالما التزمت إسرائيل بوقف فعلي لتنفيذ أحكام الإعدام وإصدار أحكام الإعدام، وبذلك كانت قدوة في المنطقة على الرغم من البيئة الأمنية المعقدة. وتمثل موافقة البرلمان الإسرائيلي على مشروع قانون عقوبة الإعدام تراجعاً خطيراً عن هذه الممارسة وعن التزامات إسرائيل نفسها. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء الطابع التمييزي الفعلي لمشروع القانون ويحث إسرائيل على التقيد بموقفها المبدئي السابق والتزاماتها بموجب القانون الدولي وتعهداتها بالمبادئ الديمقراطية.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بالقانون الدولي وبإحلال سلام شامل وعادل ودائم على أساس حل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويوفر إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين إطاراً سياسيًا لتوجيه هذه الجهود. وفي 20 نيسان/أبريل، شاركنا في استضافة اجتماعين هامين في بروكسل، وهما اجتماع التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين واجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وقد أظهر هذان الحدثان التوافق الدولي القوي في الآراء على الحفاظ على حل الدولتين وتعزيز المؤسسات الفلسطينية باعتبارهما خطوتين لا غنى عنهما نحو السلام المستدام.

أود أن أختتم بياني بالحديث عن سورية. يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم انتقال سلمي وشامل للجميع يحترم حقوق السوريين من جميع الخلفيات العرقية والدينية دون تمييز. وسنستمر في التواصل مع الحكومة الانتقالية في سورية للمضي قدماً في عملية انتقال سياسي وديمقراطي شاملة للجميع، تستند إلى المصالحة الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإعمار. وندعم إعادة بناء مؤسسات الدولة ونؤكد على الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني السوري والمرأة باعتبارهما عنصرين لا غنى عنهما في هذه الجهود. كما نؤيد بقوة تعزيز التعاون بين الحكومة السورية الانتقالية وجميع هيئات الأمم المتحدة.

ولنجاح هذا الانتقال، من المهم للغاية أن تظل سورية بعيدة عن الأعمال العدائية الإقليمية وألا تُجرَّ إلى النزاع الإقليمي الأوسع نطاقاً. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الخارجية على احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً تاماً. كما ندرك أن سورية معرضة بشكل خاص للتداعيات الاقتصادية للحرب الحالية ونؤكد أهمية إعادة ربط سورية بشبكات التجارة الإقليمية والعالمية.

أخيراً، نؤكد مجددًا أن مكافحة عودة ظهور تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى تظل أولوية ونرحب بالتزام الحكومة الانتقالية المتجدد بمكافحة داعش، بما في ذلك من خلال التحالف الدولي ضد داعش.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد عرفة (لبنان): نجتمع اليوم بعد مضي 12 يوماً على وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل بوساطة مشكورة من الولايات المتحدة الأمريكية وبجهد مقدر جداً من الرئيس دونالد ترامب وفريقه، ملاقاة لمبادرة رئيس الجمهورية اللبنانية وللمواقف السيادية للحكومة اللبنانية.

اليوم أيضاً، تعيد الحكومة اللبنانية تأكيد عزمها على المضي قدماً بجهودها الهادفة إلى تحقيق حلول شاملة ومستدامة، تحفظ للبنان واللبنانيين حقوقهم وتكفل لهم العيش بأمان على أرضهم، بعد انسحاب إسرائيل منها، وإعادة الأسرى والمختطفين. ونجدد التأكيد على أن الحكومة اللبنانية لن تساوم على متر واحد من أرض لبنان ولن تقبل بأي احتلال. ونشدد على أن لبنان، مهما بلغت الأثمان، لن يكون تابعاً لمحاور ولا أداة لتصفية حسابات على أرضه ولا ورقة ضغط تُستخدم في مفاوضات. فالدولة اللبنانية وحدها مخولة التفاوض باسمه، دفاعاً عن مصالحه الوطنيَّة والسيادية ومصير ومستقبل أبنائه.

بينما يسلك المسار الدبلوماسي طريقه وينخرط لبنان جدياً فيه، تبقى التطورات الميدانية بالغَة الخطورة. فتستمر إسرائيل في انتهاك سيادة لبنان واستهداف المدنيين والطواقم الطبية والمستشفيات والإعلاميين والأجهزة الأمنية اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ناهيك عن التدمير الممنهج للقرى والبلدات والبنى التحتية ودور العبادة. فحتى مجسم السيد المسيح لم يسلم من محاولات تدنيسه. يدين لبنان بأشد العبارات هذه الاعتداءات الإسرائيلية التي تتعارض مع أحكام الميثاق والقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني بشكل واضح لا لبس فيه، وبما يرقى إلى جرائم حرب في أحوال كثيرة.

ونتابع ببالغ القلق ممارسات الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، ومنها تلك التي نوهت إليها وسائل إعلام إسرائيلية عن عمليات سرقة ممنهجة، يُرجح، بحسب المصادر نفسها، أنها تمر دون مساءلة أو عقاب. فكيف لمثل هذه الممارسات أن تسهم في بناء الثقة المطلوبة لأي عملية تفاوض مستقبلية؟ وما الغاية من التصريحات التي يطلقها وزراء إسرائيليون لاحتلال أجزاء أوسع من أراضي لبنان أو لحرق لبنان وأرزه بأكملهما؟

في السياق عينه، لقد تضمنت كلمة ممثل إسرائيل صباح اليوم في شقها المتعلق بلبنان مجموعة من المغالطات، أحد أهدافها الاستمرار في تقويض مصداقية الحكومة اللبنانية، وهو أمر دأبت عليه إسرائيل من خلال خروقاتها المستمرة لإعلان وقف الأعمال العدائية للعام 2024، وقد حذرنا من تداعيات هذا الأمر مراراً وتكراراً أمام المجلس. لكن الأخطر، برأينا، هو تقويضها لمصداقية الدول الضامنة لإعلان وقف الأعمال العدائية للعام 2024، فرنسا والولايات المتحدة، وحالياً، للجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة الهادفة إلى التهدئة ودفع الحلول السلمية المستدامة.

يعول لبنان اليوم على دعم الدول الشقيقة والصديقة ويؤكد على أهمية إعادة تفعيل مؤتمر دعم الجيش اللبناني الذي دعت إليه فرنسا مشكورة، بدعم من اللجنة الخماسية.

كما نُعرب عن تقديرنا لجميع الدول المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونُحيِّي ذكرى حفظة السلام الذين قضوا في لبنان ونجدد تعازينا لكل من إندونيسيا وفرنسا. وفي هذا السياق نؤكد على

انخراطنا الجدي مع كافة الجهات المعنية لرسم مرحلة ما بعد انتهاء ولاية القوة بطريقة تضمن الاستقرار على الحدود وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

يؤكد لبنان على أهمية صون حرية الملاحة للسفن التجارية والمدنية على النحو الذي يكرسه القانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الإطار، يرحب لبنان بإعلان وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ويشيد بجهود الوساطة، خاصةً من قبل باكستان. ونأمل أن تفضي هذه الجهود إلى اتفاق شامل ودائم. ونجدد إدانة لبنان للاعتداءات الإيرانية التي طالت دول الخليج العربية والعراق والأردن وعلى سيادة هذه الدول الشقيقة والتهديد غير المقبول لأمنها واستقرارها.

ويرحب لبنان بالمنحى الإيجابي الذي تسلكه العلاقة مع الجمهورية العربية السورية ويشيد بمستوى التنسيق والتشاور بين البلدين، لا سيما لجهة ضرورة ضبط الحدود ومنع أي تفلت أمني، مع التشديد على احترام سيادة البلدين وسلامة أراضيهما واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفي ضوء تعافي سورية واستقرارها، نرى فرصة حقيقية للدفع قدماً بمسار العودة الآمنة والكريمة للنازحين السوريين بشكل تدريجي ومنظَّم.

أما في الشق المتعلق بدولة فلسطين الشقيقة، يؤكد لبنان أن تحقيق الأمن والسلم في المنطقة يظل مرهوناً بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وممارساته وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها قيام دولته على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

نمرّ اليوم بمرحلة مفصلية من تاريخ لبنان، تُطوى فيها صفحة طويلة جرى فيها ربط القرارات الوطنية بحسابات خارجية. فلبنان لن يرتضي بعد اليوم بحروب الآخرين على أرضه ولا مشاريعهم ولا استمرار الاعتداءات عليه من أي جهة كانت. فالمستقبل للدولة وحدها وللسلام العادل الذي يحمي جميع اللبنانيين.

الحلول متاحة ومتوفرة. فليضطلع هذا المجلس بمسؤولياته ولتحترم إسرائيل وقف إطلاق النار ولتحترم تعهداتها تجاه الوسيط الأمريكي ولتنفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة دي سمت (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أطرح النقاط التالية بصفتي الوطنية:

تناولنا أمس مسألة إعادة فتح مضيق هرمز والأمن البحري في إطار اتحاد بنلوكس. ولن أعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى. ومع ذلك، أود أن أؤكد دعم بلجيكا الكامل لبلدان الخليج والمنطقة في مواجهة الهجمات الإيرانية. كما أننا نؤيد المبادرات الرامية إلى كفالة وقف الأعمال العدائية ونشكر باكستان والميسرين الآخرين على إسهامهم في عقد المحادثات.

في غزة، هناك اعتباران رئيسيان يستلزمان اتخاذ إجراءات أقوى وملموسة بقدر أكبر من جانبنا.

أولاً، يجب إخلاء قطاع غزة من السلاح. ويجب على حركة حماس، وهي منظمة إرهابية، إلقاء أسلحتها والتوقف عن القيام بأي دور في حكم غزة. وتؤيد بلجيكا الجهود التي يبذلها ضامنو الاتفاق والممثل

السامي ملادينوف في هذا الصدد عملاً بالقرار 2803 (2025). وقد نوقشت هذه المواضيع خلال اجتماع التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين الذي عُقد في بروكسل الأسبوع الماضي.

ثانياً، ووفقاً للقانون الدولي والقرارات التي اعتمدها المجلس، يجب علينا أيضاً أن نسعى جاهدين لتهيئة الظروف المواتية لكي تستعيد السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها السيطرة على غزة بأمان وفي ظروف مواتية. وينبغي أن تستلم السلطة الفلسطينية أيضًا إيرادات التخليص الجمركي المستحقة لها وأن تحصل في المستقبل على المساعدات الاقتصادية الكلية والنقدية اللازمة. ولا يمكننا الحديث عن غزة من دون الإشارة إلى الظروف المأساوية التي يعيشها سكانها. فمحنة الناس مستمرة في التفاقم ولا تزال المساعدات الإنسانية غير كافية على الإطلاق. ويجب ألا يُعرقَل الوصول إلى غزة بأي شكل من الأشكال. وبصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، فإن دولة إسرائيل ملزمة بالموافقة على جهود الإغاثة وبتيسير إيصال المساعدات إلى قطاع غزة. وبلجيكا على استعداد للمشاركة في الجهود الرامية إلى تعافي غزة وإعادة إعمارها لكن الأطراف المعنية يجب أن تتمكن من الوصول إلى القطاع. وتدعو بلجيكا الدول الأعضاء إلى تقديم دعم نشط لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي لا تزال تمثل في الظروف الراهنة، ورغم التحسينات الضرورية التي أوصى بها تقرير كولونا، جهة فاعلة في المجال الإنساني وجهة مقدمة لخدمات حيوية، ليس في فلسطين وحدها ولكن أيضًا في لبنان والأردن وسورية. ولا يزال من الضروري متابعة تقرير كولونا وتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة من أجل تعزيز مصداقية الأونروا ووضع حد لمنتقديها على الفور.

تدين بلجيكا بشدة تصاعد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية وتزايد استخدام المستوطنين والقوات الإسرائيلية للعنف. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما نشهد عملية الضم الفعلي وهي تحدث أمام أعيننا. ويجب أن نتصدى بشكل جماعي لهذه الأعمال غير القانونية وللانتهاكات الأخرى لقرارات المجلس. ومن الضروري الحفاظ على فرص إقامة دولة فلسطينية، وإلا فإن احتمال التعايش السلمي والمستدام بين الدولتين قد يتلاشى.

وفي لبنان، فإن الهجمات التي تستهدف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمر غير مقبول. وأشارك في تقديم التعازي إلى فرنسا وإندونيسيا وأشيد بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم، دفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب ضمان سلامة أفراد ذوي الخوذ الزرق في جميع الأحوال. وقد تمكن نائب رئيس الوزراء بريفو من مشاهدة قصف بيروت بأم عينيه خلال زيارته في 8 نيسان/أبريل. وترحب بلجيكا بارتياح بوقف إطلاق النار المؤقت بين إسرائيل ولبنان الذي يسرت الولايات المتحدة التوصل إليه. ونأمل أن يضع ذلك الأسس لسلام أكثر ديمومة، يتوافق مع القانون الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث إسرائيل على احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه احتراماً تاماً وندعو كلا من حزب الله وإسرائيل إلى إنهاء أعمالهما العسكرية نهائياً والامتثال للقانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال. ويجب على حزب الله أن يلقى أسلحته وأن يوقف أنشطته العسكرية، تماشياً مع قرارات الحكومة اللبنانية وقرارات مجلس الأمن. ويجب دعم مختلف الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، بما في ذلك من خلال وجود مناسب وفعال للأمم المتحدة في لبنان.

في الختام، أود تكريم ذكرى جميع الضحايا الأبرياء للنزاعات التي تشتعل في المنطقة. مرة أخرى، يتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر. وأود أيضاً أن أؤكد التزام بلجيكا الثابت باحترام القانون الدولي وبتنفيذ قرارات المجلس من قبل جميع الدول. وإن لم يتم ذلك بشكل مقنع، فسوف يؤدي ذلك حتماً إلى إرساء الأسس لأزمات مستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): خلال الأشهر الثلاثة التي انقضت منذ مناقشتنا المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.10098)، انتقل تركيز الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط شرقاً من فلسطين إلى إيران والخليج الفارسي. وتدعو اليابان إلى بذل جهود دبلوماسية عاجلة لتهدئة الوضع، حيث إن عدم وجود مسار واضح للمضي قدماً ينذر بمزيد من عدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بإيران، نحث جميع الأطراف على الاستمرار في الالتزام بالحوار وتحقيق وقف كامل ودائم للأعمال العدائية. تؤيد اليابان المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، وكذلك جهود الوساطة التي تبذلها باكستان ودول إقليمية أخرى، وسنعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمواصلة المسار الدبلوماسي ومنع التصعيد.

وتشدد اليابان أيضاً على ضرورة إعادة الاستقرار على الفور في مضيق هرمز وضمان الملاحة الآمنة والحرة وفقاً لما يكفله القانون الدولي. ومن دون ضمان حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، سيتعرض أمن الغذاء والطاقة عالمياً لخطر جسيم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء امتداد الأزمة إلى لبنان، مما يتسبب في نزوح السكان وسقوط ضحايا من المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية ومقتل حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. إن الهجمات على ذوي الخوذ الزرق أمر غير مقبول ويجب إدانته بشكل قاطع. وبينما نرحب باستمرار سريان اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 17 نيسان/أبريل، فإننا نحث جميع الأطراف بشدة على التنفيذ الكامل لأحكامه.

ورغم أن الأنظار العالمية تتجه نحو الخليج ولبنان، فإن أهمية القضية الفلسطينية لم تتضاءل. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما حدث منذ اندلاع النزاع الذي تورطت فيه إيران، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطط استيطانية جديدة وتصاعدت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية. إن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وينبغي لإسرائيل الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تزيد التوترات هناك.

لقد مرت 6 أشهر منذ الاتفاق على الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة. ومن الضروري الانتقال إلى المرحلة الثانية، ويجب على حماس نزع سلاحها. لا تزال الأوضاع الإنسانية في غزة مزرية. ويجب على إسرائيل ألا تعرقل وصول الإمدادات، وأن تدعم الوكالات الإنسانية لضمان توفير الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، نرحب بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وفي دير البلح بغزة، لا سيما وأنها كانت أول انتخابات من هذا النوع تُجرى في غزة منذ عقدين.

في الختام، تظل اليابان ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة باتيل (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): في مستهل كلمتي، تود الهند أن تعرب عن تقديرها الصادق للبحرين على عقدها المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

شهدت الفترة التي تلت المناقشة المفتوحة الفصلية الأخيرة، التي عقدت في كانون الثاني/يناير، تطورات مهمة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط (انظر S/PV.10098). وتترتب على هذه التطورات تداعيات خطيرة في مختلف المجالات، بما في ذلك السلام والأمن الدوليان، والأمن الاقتصادي وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والتجارة الدولية، وسلاسل التوريد العالمية. لذلك لم يكن من الممكن أن يأتي نقاش اليوم في وقت أنسب أو أكثر أهمية.

وبالنسبة للهند، يُعد الشرق الأوسط جوارنا المباشر، ولدينا مصالح كبيرة في أمن واستقرار المنطقة. ترتبط سلاسل التوريد التجارية والطاقة لدينا ارتباطاً وثيقاً بهذه المنطقة الجغرافية، مما يؤثر على اقتصادنا وأمننا الطاقي. يعيش ويعمل ما يقرب من 10 ملايين هندي في منطقة الخليج الفارسي. وتعد سلامتهم ورفاههم أولوية قصوى بالنسبة لنا.

منذ اندلاع النزاع في المنطقة في 28 شباط/فبراير، استرشدت الهند بدعواتها الثابتة والقاطعة إلى السعي إلى الحوار والدبلوماسية وتخفيف حدة التوترات. وتعدّ معالجة القضايا الجوهرية أمراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف. كما أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء النزاع وتبعاته، وحثثنا جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس وتجنب التصعيد وإعطاء الأولوية لسلامة المدنيين. وفي هذا السياق، تؤكد الهند أيضاً على ضرورة احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

يُعدّ النقل البحري التجاري عبر مضيق هرمز مصدر قلق خاص للهند، نظراً لأهميته لأمننا في مجالي الطاقة والاقتصاد. يجب ألا يكون النقل البحري التجاري هدفاً للهجمات العسكرية، ومثل هذه المحاولات أمر مؤسف. وتشير الهند بقلق إلى أن أرواحاً غالية لبحارة هنود كانوا على متن سفن قد أُزهقت خلال هذا النزاع. ونؤكد أن استهداف السفن التجارية وتعريض أرواح أفراد الطاقم المدنيين الأبرياء للخطر أو عرقلة حرية الملاحة والتجارة في مضيق هرمز بأي شكل من الأشكال هو أمر غير مقبول. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد احتراماً تاماً. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الهند شاركت في تقديم مشروع القرار 2817 (2026)، الذي اتخذ في 11 آذار/مارس. ونحث بشدة على إعادة حرية الملاحة والتجارة العالمية عبر مضيق هرمز في أقرب وقت ممكن، في ظل ظروف آمنة ودون عوائق.

كما تستحق التطورات الجارية في غزة والضفة الغربية أقصى درجات اهتمامنا. تستدعي الأوضاع الإنسانية هناك إجراء مناقشات أكثر نشاطاً واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدتها. إن الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية لا يزالان أمرين مقلقين.

وعلى مر السنين، بما في ذلك في الفترة الأخيرة، دأبت الهند على دعم الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية من خلال تنفيذ المشاريع، بهدف إحداث تأثير ملموس على حياتهم اليومية. يحظى بناء القدرات وتنمية سبل العيش باهتمام كبير في إطار النهج الذي يركز على الإنسان الذي تتبعه الهند في هذا المجال. وحتى في الوقت الذي نضطلع فيه بمثل هذه المشاريع، لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الحاجة إلى حل دائم. وفي هذه المرحلة، تكرر الهند تأكيد دعمها لحل الدولتين ولجميع الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم ومستدام في المنطقة.

وتود الهند الآن أن تلفت انتباه الدول الأعضاء إلى التطورات الجارية في لبنان، بما في ذلك ما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. يؤدي ذوو الخوذ الزرق مهامهم في ظروف صعبة وفقاً لولاية مجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يجوز استهدافهم. وندين جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في القوة المؤقتة بلبنان. ويجب إجراء تحقيق شامل وسريع في مثل هذه الهجمات، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. من الضروري احترام حرمة مباني الأمم المتحدة وصونها. إن سلامة وأمن حفظة السلام أمر غير قابل للتفاوض. ويجب أن تُحاسب الجهات المسؤولة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام هؤلاء. ومن الجدير بالذكر أن الهند قادت عملية صياغة القرار 2589 (2021) المتعلق بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

ونرحب بإعلان وقف إطلاق النار في لبنان، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى دفع عجلة المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، مما يفضي إلى سلام دائم في المنطقة ووضع حد لمعاناة الناس على الجانبين.

وبالانتقال إلى سورية، تدعم الهند عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، ويتجلى التزامنا تجاه الشعب السوري في الدعم الإنساني والإنمائي الذي نقدمه له بطرق متنوعة.

إن الشرق الأوسط لا يمكن أن يبقى مسرحاً للنزاع. يستحق سكان المنطقة السلام والكرامة والأمل بعد عقود من الاضطرابات. وتقف الهند على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المخلصة الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد صلاح (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نعرب عن شكرنا لمملكة البحرين على عقدها هذه المناقشة المفتوحة، ونؤكد مجدداً دعمنا لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن الحالة المأساوية التي يعاني منها الشرق الأوسط منذ عقود – والتي تهدد خطورتها اليوم استقرار وسلام العالم بأسره – هي، كما قلنا من قبل، نتيجة مباشرة لفشل المجتمع الدولي في إعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في كامل أراضيه.

ومن الخطير للغاية وغير المسؤول اليوم أن نستمر في السماح لعدد قليل من الأجندات الشخصية وغير المشروعة بأن تحكم عالمنا، وأن نواصل إدارة الوضع الدولي الحالي وكأن الأمور تسير كالمعتاد. وستواصل تونس دون تردد، كما دائماً، مكافحة المخططات الاستعمارية وقتل المدنيين أينما تم اتباع ذلك كسياسة. وفي هذا السياق، يعرب بلدي عن إدانته الشديدة للانتهاكات المستمرة التي ترتكبها السلطة القائمة

بالاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإصرارها على سياسات الضم، ومحاولاتها توسيع مناطق المستوطنات وفرض أمر واقع جديد.

وتسترشد تونس بالمبادئ الراسخة لسياستها الخارجية، فتؤكد من جديد التزامها باحترام سيادة جميع الدول، وسيادة القانون، وأولوية الوسائل السلمية في تسوية النزاعات. ونؤكد مجدداً تضامننا الكامل مع الدول العربية في مواجهة أي تهديد لأمنها واستقرارها وسيادتها. وندعو إلى الوقف الفوري للتصعيد واللجوء إلى التفاوض والدبلوماسية من أجل ضمان حياة كريمة للأجيال القادمة. ومن الأهمية بمكان أن تظل تونس، كما كانت دائماً، في الجانب الصحيح من التاريخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد أيباري (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول البالغ عددها 121 دولة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وأهنئ مملكة البحرين على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأعرب عن تقديري لمنح حركة عدم الانحياز الفرصة لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

تؤكد الحركة من جديد موقفها الثابت والمشترك والمبدئي بشأن قضية فلسطين، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء تداعيات هذا الظلم التاريخي الواقع على شعب فلسطين، وأخطره في قطاع غزة حيث يواصل السكان المدنيون المعاناة من كارثة إنسانية غير مسبوقة تجرها عليهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتدعم الحركة جميع الفرص الممكنة للتوصل إلى حل عادل لهذا الظلم التاريخي ولتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وقد أدى الوضع الخطير في غزة إلى تفاقم الوضع الإنساني، لا في غزة وحدها بل في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع تصاعد الغارات العسكرية الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتفشي التوسع الاستيطاني والتهجير القسري لمجتمعات فلسطينية بكاملها وعنف المستوطنين وإرهابهم واسعي النطاق والانتهاكات المستمرة ضد الوضع التاريخي والوضع الراهن القانوني في الأماكن المقدسة في القدس. وترفض حركة عدم الانحياز بأشد العبارات إقرار التشريعات التمييزية التي تفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين، وتدعو إلى إلغائها فوراً.

وتدين الحركة بأشد العبارات جميع هذه الممارسات غير القانونية وكل أشكال العنف، وخاصة الهجمات العسكرية الإسرائيلية والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بوصفها انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل قتل وإصابة أكثر من 600 24 من المدنيين الفلسطينيين في غزة، وغالبيتهم من الأطفال والنساء، فضلاً عن العاملين في المجالين الطبي والإنساني والصحفيين، إدانة لولاية مجلس الأمن. وتطالب الحركة بالوقف الفوري والكامل لجميع أشكال الأعمال العدائية المسلحة والقمع العنيف والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً تقديرها للدور الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية ودولة قطر في الجهود الهادفة لضمان وقف دائم لإطلاق النار. ونكرر كذلك دعوتنا إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى توزيع المساعدات الإنسانية الكافية بشكل آمن وفعال في جميع أنحاء قطاع غزة على جميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، بما في ذلك لتلبية الاحتياجات الطبية العاجلة، مع الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والحياد والاستقلالية. ولا يمكن تأخير عملية الشفاء والتعافي وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني في غزة أكثر من ذلك. فلا يمكن أن يستمر حرمانهم من الغذاء والمياه والأدوية والمأوى التي هم في أمس الحاجة إليها للتخفيف من الظروف الإنسانية الكارثية التي عانوا منها لفترة طويلة جداً.

وفي هذا الصدد، تشيد حركة عدم الانحياز بالجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية لعقد واستضافة قمة شرم الشيخ للسلام في 13 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، والتي ركزت على تقديم دعم لا لبس فيه لتنفيذ اتفاق شرم الشيخ لإنهاء الحرب الإسرائيلية غير المشروعة على قطاع غزة – وهو اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بوساطة من جمهورية مصر العربية وقطر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنهاء الحرب الإسرائيلية غير المشروعة على قطاع غزة.

وترحب حركة عدم الانحياز بالإعلان عن وقف الأعمال العدائية لمدة 10 أيام في لبنان الذي توسطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تم تمديده إلى ثلاثة أسابيع، وتعتبره خطوة مهمة نحو تخفيف حدة التوترات ووقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. كما ترحب الحركة بمبادرة رئيس جمهورية لبنان التي تضم أربع نقاط مع بدء مفاوضات تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتشدد الحركة على ضرورة التزام إسرائيل التام بوقف إطلاق النار؛ ووقف جميع الهجمات العسكرية ضد لبنان؛ والانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية؛ والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

وتعرب الحركة من جديد عن دعمها للدولة اللبنانية في فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، وقصر حيازة السلاح على الدولة وحدها والمضي قدماً في خطتها الإصلاحية. وتؤكد الحركة على الحاجة الملحة إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى لبنان من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لدى المدنيين المتضررين وإلى تعزيز الدعم المقدم إلى الجيش اللبناني. كما تدين الحركة بشدة الهجمات التي استهدفت أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومبانيها. وتعرب عن خالص تعازيها لإندونيسيا وفرنسا لفقدان 3 حفظة سلام إندونيسيين واثنين فرنسيين يعملون ضمن القوة المؤقتة.

وتدين الحركة التوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، وتدعو مجلس الأمن إلى الضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل من جميع الأراضي السورية. وتدين الحركة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية حيث إنها تشكل عدواناً واضحاً على دولة ذات سيادة وانتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتكرر الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى دعوتها لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد الحركة من جديد عدم إمكانية الاستغناء عن الأونروا، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لتقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحث المجتمع الدولي على دعم الوكالة بجميع الطرق، بما في ذلك التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به.

ختاماً، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية للتمسك بالقانون الدولي لإنهاء الظلم التاريخي والجسيم الموجه ضد الشعب الفلسطيني. وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة من جديد التزامها بتعزيز حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد من جديد دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ نغوين نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة البحرينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

وتؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به للتو ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال فييت نام تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات في مضيق هرمز والمناطق المحيطة به، واستمرار الأعمال العدائية والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتفاقم الأوضاع في الضفة الغربية، وتدهور الأوضاع الأمنية في جنوب لبنان. تتسبب هذه التطورات في معاناة إنسانية جسيمة، وتؤدي إلى تعطيل التجارة وإمدادات الطاقة، وتزيد من حالة عدم اليقين، وتهدد تنفيذ القرار 2803 (2025) والخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة.

تدين فييت نام بشدة الأعمال العدائية التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي استهدفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتي أسفرت عن الخسارة المأساوية لستة من حفظة السلام خلال الشهرين الماضيين. ونعرب عن خالص تعازينا للأمم المتحدة، وكذلك لحكومتي إندونيسيا وفرنسا ولأسر الضحايا.

تعارض فييت نام بشدة شن هجمات عسكرية ضد الدول ذات السيادة، ولا سيما تلك التي أعلنت عدم انخراطها في النزاع. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي تستهدف البنية التحتية المدنية. وفي جميع الأحوال، يجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. وأي هجوم على هذه المنشآت يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2573 (2021).

تؤكد فييت نام على ضرورة الحفاظ على السلامة والأمن البحريين، فضلاً عن حرية الملاحة والطيران، وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وهذا أمر ضروري، لا من

أجل الاستقرار في الشرق الأوسط وحسب، ولا سيما في مضيق هرمز والمناطق المحيطة به، بل أيضاً من أجل حماية إمدادات الطاقة العالمية والأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاعات في الشرق الأوسط. وترحب فييت نام بجميع جهود الوساطة والتيسير الرامية إلى تخفيف حدة التوتر، وإنهاء الأعمال العدائية، وترسيخ وقف إطلاق النار، والتوصل إلى حل متوازن وبناء ومقبول للطرفين.

كما تدعو فييت نام المجتمع الدولي إلى عدم السماح للتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط بأن تطغى على القضية الفلسطينية. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ولعضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. وما زلنا ثابتين في دعم حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد لاميتي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتابع كندا عن كثب التطورات في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وترحب بتمديد وقف إطلاق النار الذي أعلنته الولايات المتحدة. ونحن على أتم الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي من شأنه أن يضع حداً دائماً للحرب. كما نتوجه بالشكر إلى باكستان وتركيا ومصر والمملكة العربية السعودية والأطراف الأخرى على جهودها المستمرة.

تظل المفاوضات هي الوسيلة الأكثر جدوى واستدامة لمعالجة البرنامج النووي الإيراني وأنشطته المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. كما تعمل كندا عن كثب مع شركائها للمساعدة في ضمان المرور الآمن عبر مضيق هرمز. تعرضت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والأردن لهجمات من جانب إيران، وتعرضت أراضيها وبنيتها التحتية المدنية وأصولها الاقتصادية لضربات مشينة.

ويجب علينا جميعاً أن نقف متحدين ومتضامنين تماماً مع شركائنا في الخليج العربي والأردن. وتكرر كندا إدانتها الشديدة لإيران على هجماتها غير المشروعة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن أعمالها التي تهدد الأمن البحري في مضيق هرمز.

وقد كثفت كندا جهودها الدبلوماسية مع شركائها وحلفائها في منطقة الخليج والمنظمات الدولية من أجل تعزيز الاستجابات الجماعية، بما في ذلك المشاركة في تقديم قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان التي تدين الهجمات الإيرانية.

تؤيد كندا تأييداً كاملاً الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إسرائيل ولبنان، بتيسير من الولايات المتحدة، من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم يضمن سيادة لبنان وسلامة أراضيه. ونثني على الأطراف لاتفاقها مؤخراً على تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أسابيع، ونشجعها على اغتنام هذه الفرصة لتهدئة الأعمال العدائية والتفاوض على حل سياسي دائم يضمن السيادة اللبنانية.

وتقف كندا إلى جانب الحكومة اللبنانية في جهودها الرامية إلى إخضاع جميع الأسلحة لسلطة الدولة ونزع سلاح حزب الله. إننا نشعر ببالغ الحزن لإزهاق أرواح مدنيين، ومن بينهم مواطن كندي، وقد طلبنا إجراء تحقيق شامل في ملابسات وفاته. وتدين كندا بشدة الهجمات التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في مجال المعونة الإنسانية وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وستواصل كندا العمل مع شركائها العالميين لتقديم المساعدات العاجلة إلى الشعب اللبناني، ونعرب عن بالغ تقديرنا للأردن لقيادته مبادرة الجسر الإنساني، التي شاركت فيها كندا.

(تكلم بالفرنسية)

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الأوضاع في غزة والضفة الغربية. ويظل موقف كندا واضحاً: فحل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والكرامة الدائمين للفلسطينيين والإسرائيليين.

ودعونا لا ننسى الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أودت بحياة ما يقرب من 200 1 شخص، من بينهم كنديون. وتواصل كندا دعم الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، ونحن حريصون على رؤية تقدم ملموس. ويجب أن تؤدي المفاوضات السياسية إلى نزع سلاح حماس وإبعادها عن الحكم في غزة. وتؤيد كندا تأييداً كاملاً برنامج الإصلاح الذي تضطلع به السلطة الفلسطينية حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها في إدارة قطاع غزة.

ونرحب بإجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية في ظل ظروف صعبة، وقد سررنا بدعمها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عن طريق مراقبة الانتخابات من قبل موظفي مكتبنا التمثيلي في رام الله.

تدين كندا الوضع الإنساني الكارثي في غزة، حيث لا يزال حجم المعاناة لا يطاق، على الرغم من وقف إطلاق النار. وتواصل كندا الدعوة إلى السماح بمرور المعونة الإنسانية على الفور وبشكل مستمر. إن المعونة الإنسانية ليست ورقة مساومة ولا خياراً؛ بل هي التزام.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعهدت كندا بأكثر من 400 مليون دولار في شكل مساعدات دولية. وسنواصل تقديم المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح، ونحن على أتم الاستعداد لدعم استقرار غزة وتعافيها وإعادة إعمارها.

وفي الوقت نفسه، يستمر توسع المستوطنات الإسرائيلية وعنف المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية دون هوادة. تدين كندا أعمال العنف والترهيب وتدمير الممتلكات التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد الفلسطينيين، وتحث السلطات الإسرائيلية على محاسبة المسؤولين عن ذلك. علاوة على ذلك، تكرر كندا إدانتها لقانون عقوبة الإعدام التمييزي الذي سنته إسرائيل، والذي من شأنه أن يشجع على أعمال العنف المتطرفة التي يرتكبها المستوطنون، بينما يزيد من تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته.

وتدعو كندا جميع الأطراف إلى التذكر بأننا جميعاً بشر وأن حياة الإنسان مقدسة. ويجب أن نضمن إتاحة المجال للدبلوماسية والحلول السياسية التي يمكن أن تضع الأسس لسلام وأمن دائمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غوميث هيرناندیث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): منذ المناقشة المفتوحة السابقة التي عقدها المجلس بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.10098)، هزت الحرب المفتوحة والتصعيد غير المسبوق للنزاع في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عالمية علينا جميعاً، أسس النظام الدولي ذاتها التي كنا نبنيها على مدى 80 عاماً من مقر الأمم المتحدة.

إننا نعاني يومياً ونحن نشاهد أعداد القتلى والجرحى تتزايد، ونشهد تدمير الضروريات الأساسية للحياة في غزة والضفة الغربية ولبنان. ولا بد من التأكيد بوضوح تام على أن قصف المناطق المكتظة بالسكان، والبنية التحتية المدنية والطاقوية الحيوية، والمستشفيات والمدارس، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا بد من التأكيد بوضوح تام على أن الهجمات التي تستهدف الصحفيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية تشكل اعتداءً على حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات والحق في الصحة. وستواصل إسبانيا إدانة هذه الهجمات وستطالب بالتحقيق فيها وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

في مواجهة الحرب والعنف، فإن ردنا هو "لا" قاطعة، لا للحلول العسكرية ولا للنزاعات ولا لاستخدام القوة ولا للتصرف خارج نطاق القانون الدولي. إن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد لتسوية النزاعات. والسلام يُبنى ولا يُفرض. ونحن أغلبية تنادي بالمفاوضات وتدعم عمل الوسطاء الإقليميين كي تترسخ اتفاقات وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وبين لبنان وإسرائيل وكي يتوقف الدمار وخسارة الأرواح وحتى نتمكن من البدء في العمل على استعادة الاستقرار.

واحترام القانون الدولي هو السبيل لحل أزمة الحصار في مضيق هرمز. وضمان حرية الملاحة بشكل كامل، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والقرار 2817 (2026)، أمر ضروري لمنع حدوث تداعيات عالمية أكبر، بما في ذلك أزمة غذائية واسعة النطاق. وأود أن أكرر اليوم أمام المجلس مطالبتنا لإيران بإعادة فتح مضيق هرمز، وفقا للقانون الدولي العام.

إن الحوار هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لكسر حلقات العنف المتكررة في لبنان. ويجب على الأطراف أن تلتزم بمسؤولية بدعم وقف إطلاق النار والمضي قدماً نحو ما قد تكون فرصة تاريخية لتحقيق السلام والأمن. وأود اليوم أن أشيد بالشجاعة التي أبدتها السلطات اللبنانية في سعيها نحو السلام وأن أؤكد دعم إسبانيا الكامل لجهودها الرامية إلى الدفاع عن وحدة لبنان وسيادته وحق الدولة الحصري في حمل السلاح. وتضامننا مع الشعب اللبناني لا يزال راسخاً، وسنعمل على تعزيز المساعدات الإنسانية من خلال حزمة مساعدات مالية جديدة بقيمة 9 ملايين يورو للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني وأزمة اللاجئين.

وتؤيد إسبانيا التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) وعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث نُشرت وحدة كبيرة، وهي ثاني أكبر وحدة من أوروبا، على مدى العشرين عامًا الماضية. وأود أن أشيد هنا بالتزام جميع أفراد حفظ السلام بالسلام وإيمانهم به في ظل هذه الظروف الصعبة وأدين الهجمات غير المقبولة التي استهدفتهم والتي تشكل انتهاكاً لأبسط مبادئ القانون الدولي. ونقدم تعازينا الحارة في وفاة

حفظة السلام الذين سقطوا من إندونيسيا وفرنسا ونطالب بإجراء تحقيق شامل في جميع الهجمات التي تستهدف قوات حفظ السلام.

وتتمثل إحدى العواقب السلبية للنزاع الحالي في احتمال أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها على المدى الطويل. ولا يمكننا أن نسمح باتساع نطاق هذا النزاع في هذه المرحلة الحرجة، الأمر الذي من شأنه تقويض التقدم الذي تم إحرازه في العراق وسورية. وستواصل إسبانيا دعم جهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات هاتين الدولتين وتوطيدها والتمسك بنموذج للحكم الشامل للجميع، مع الالتزام بتحقيق الأمن وضمان سيادتها وسلامة أراضيها.

وبالمثل، ندين بأشد العبارات الهجمات غير المبررة التي شنتها إيران ضد جيرانها في انتهاك لسيادة تلك الدول والقانون الدولي والتي استهدفت أهدافاً مدنية.

يجب ألا يحجب انتشار جبهات النزاع الانتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان التي تُرتكب في فلسطين في ظل تدهور سريع للحالة: مأساة إنسانية في غزة، أثرت بشكل مدمر على أكثر من مليوني شخص بعد عامين من الحرب، فضلاً عن ترسيخ احتلال فعلي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يزحف دون رادع يوماً بعد يوم ويصاحبه عنف مستوطنين متفشٍّ دون عقاب وعمليات هدم وإخلاء قسري ومشاريع توسع جديدة.

فما الذي يجب أن يحدث أكثر من ذلك قبل أن نتخذ إجراء؟ كم عدد القوانين التمييزية الأخرى، كذلك الذي يفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين، يجب أن نشهد؟ يجب أن نكون واضحين ونؤكد ضرورة امتثال إسرائيل للقانون الدولي والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال واحترام حقوق الإنسان.

ونكرر دعوتنا للحكومة الإسرائيلية للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع؛ وفتح جميع المعابر الحدودية؛ وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، للقيام بعملها. ونؤكد مجدداً ضرورة تعزيز الدعم السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية التي يجب أن تشارك في آليات الحكم الانتقالي. ونرحب بجهودها الإصلاحية وعملها من أجل تجديد شرعيتها السياسية، بما في ذلك النجاح في إجراء الانتخابات المحلية يوم السبت.

ومع ذلك، لتحقيق سلام حقيقي وعادل ودائم، تتعايش فيه إسرائيل وفلسطين بسلام ونتمكن من العمل من أجل إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة، من الضروري أن نحدد خطواتنا المقبلة لتنفيذ حل الدولتين. ويجب أن يجري ذلك استناداً إلى قراراتنا الجماعية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس، بما في ذلك القرار 2803 (2025)، وإعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. فقد فشلت الخيارات الأخرى بالفعل مراراً وتكراراً.

أخيراً، يرى المواطنون في الشرق الأوسط حياتهم تتسرب من بين أيديهم. وفي مواجهة هذه المأساة الإنسانية وفقدان الأمل هذا، هناك ضرورة ملحة لأن يتخذ المجلس إجراءات عاجلة. وبصفتنا أعضاء في

الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية حشد كل الوسائل المتاحة لنا لاستعادة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط اللذين يتوقف عليهما السلام والاستقرار العالميان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيدة كارادجوفا (بلغاريا) (*تكلمت بالفرنسية*): تتابع بلغاريا تطورات الحالة الأمنية في الشرق الأوسط بقلق بالغ. ونعتقد أن الإنجازات الدبلوماسية التي تحققت مؤخراً تتيح فرصة هشة لكنها حيوية لحل المسائل العالقة بهدف تحقيق استقرار مستدام على المدى الطويل.

وترحب بلغاريا بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وإيران. ونشيد بجهود الوساطة التي بذلتها باكستان والشركاء الإقليميون الآخرون والتي أثبتت أهميتها في تيسير الحوار. ويجب ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز في جميع الأوقات، فهي حجر زاوية لأمن الطاقة العالمي والتجارة الدولية. وفرض رسوم مرور أمر غير مقبول ولا قانوني. ويجب على جميع الأطراف التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتعرب بلغاريا عن دعمها القوي لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل ولبنان وتدعو إلى الالتزام به التزاماً كاملاً وصارماً. ونشيد بشدة بالدور القيادي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى هذا الاتفاق عقب جهود وساطة مكثفة. وأصبح من الضروري الآن ضمان استمرار سريان وقف إطلاق النار حتى يتسنى مواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق أكثر ديمومة بشأن الأمن والسلام. ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه احتراماً تاماً واستعادة سلطة الدولة الكاملة على الأسلحة ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ولا سيما حزب الله.

وستساهم بلغاريا في تقديم المعونة الإنسانية وفي الجهود الرامية إلى دعم استقرار لبنان وقدرته على الصمود، حيث إن الشعب اللبناني كان الضحية الرئيسية للتصعيد الأخير.

وتدعو بلغاريا جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لأن وجودهم ضروري للحفاظ على السلام وتقديم المساعدة المنقذة للحياة في المناطق التي تشهد اضطرابات. وفي هذا الصدد، نتقدم بخالص تعازينا إلى فرنسا وإندونيسيا.

بالانتقال إلى غزة، تكرر بلغاريا دعوتها إلى جميع الأطراف من أجل التنفيذ الكامل والفعال لوقف إطلاق النار وجميع أحكام القرار 2803 (2025). ويشمل ذلك إحراز تقدم ملموس في نزع سلاح حركة حماس وجميع الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة، فضلاً عن تحقيق تحسن ملموس في الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار والانتعاش.

وتعرب بلغاريا عن دعمها القوي لمكتب الممثل السامي المعني بغزة، السيد ملادينوف، ودوره المحوري في تيسير وتنسيق تنفيذ القرار 2803 (2025). ونقدر جهود المكتب لضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية ودعم تفعيل ترتيبات وقف إطلاق النار والمضي قدماً في اتخاذ تدابير ملموسة على أرض الواقع،

بما في ذلك إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. لا يزال تعزيز هذه الآلية أمراً ضرورياً لترجمة الالتزامات إلى نتائج ملموسة والحفاظ على الزخم نحو التوصل إلى حل سلمي ودائم.

يساور بلغاريا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. وينبغي ضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة، ويجب أن تتمكن المنظمات الإنسانية من العمل باستقلالية وحياد. وبصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تعرب بلغاريا أيضاً عن قلقها إزاء الإجراءات الأحادية الجانب المستمرة التي تهدف إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وترى بلغاريا أن السلام الدائم يتطلب إطاراً أمنياً إقليمياً أوسع نطاقاً. وندعم الجهود الرامية إلى إرساء مثل هذه البنية، بما في ذلك من خلال الاتفاقيات الإبراهيمية، كوسيلة لتعزيز الحوار والتعاون والاستقرار.

وتجدد بلغاريا التزامها الراسخ بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي وإطار عمل الأمم المتحدة ذي الصلة. كما نؤكد من جديد دعمنا الثابت لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية قادرة على البقاء، جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود دبلوماسية متواصلة، والتعاون الإقليمي، والتنفيذ المتسق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونظل ملتزمين بالتعاون مع شركائنا الدوليين والإقليميين من أجل إرساء أفق سياسي موثوق به، وتعزيز الاستقرار، ودعم السلام والازدهار الدائمين في جميع أنحاء المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة إنجلبريشت شادتلر (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة هذا الشهر، فاسمح لي، سيدي الرئيس، أن أهنئك وأتمنى لك كل النجاح في رئاسة هذه الهيئة المهمة، التي اكتسبت مهمتها أهمية متجددة في السياق الدولي الراهن. كما نعرب عن شكرنا لمقدمي الإحاطات على عروضهم القيمة، وقد أحطنا علماً به على النحو الواجب.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أوغندا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

بعد مرور 3 أشهر على المناقشة المفتوحة السابقة لمجلس الأمن حول الموضوع الهام الذي جمعنا هنا اليوم (S/PV.10098)، لا تزال الأوضاع على الأرض وفي الأرض الفلسطينية المحتلة تبعث على القلق الشديد. وبدلاً من أن تتحسن الأوضاع، فإنها تزداد سوءاً، لا سيما في قطاع غزة، حيث لا يزال شعب بأكمله تحت الحصار ويواجه، يوماً بعد يوم، ظروفاً قاسية ومهلكة.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي أُعلن عنه قبل ستة أشهر، في تشرين الأول/أكتوبر، لا تزال ترد تقارير عن وقوع أعمال عنف، وسقوط ضحايا من المدنيين، وفرض قيود شديدة على وصول المساعدات الإنسانية. تؤكد تقارير عديدة أن السكان الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في ظروف صعبة، حيث يعانون من النزوح المطول وانعدام الأمن الغذائي ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية. وبصرف النظر عن المأساة التي تشهدها غزة والتي يعلمها الجميع، فإن عمليات هدم المنازل وتشريد السكان وتوسيع المستوطنات لا تزال مستمرة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وهو ما يقوض آفاق التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم قائم على حل الدولتين.

مع احترام القانون الدولي وسيادة الدول، ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن من واجبها الإعراب عن بالغ قلقها إزاء إقرار التشريع الإسرائيلي مؤخراً الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام على المواطنين الفلسطينيين. وهذا إجراء أثار تساؤلات واسعة النطاق، لا بسبب طابعه التمييزي وحسب، بل أيضاً لأنه يتعارض مع المعايير الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتبر أن اعتماد مثل هذه الصكوك شبه القانونية، التي تهدف إلى تقنين نظام عنصري قائم بحكم الواقع وتؤكد بدورها وجود نظام فصل عنصري، يمثل تصعيداً خطيراً يتعارض بوضوح مع التزامات السلطة القائمة بالاحتلال ومع المعايير الدولية في مجالات الإجراءات القانونية السليمة والحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

علاوة على ذلك، يود وفدنا أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجدداً دعمه القوي للعمل الأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي ظل استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، يظل دور الوكالة أساسياً بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. لذلك ندعو إلى وضع حد للضغوط المتزايدة التي تتعرض لها الوكالة، بما في ذلك القيود المتعلقة بالعمليات والتحديات التي تواجه ولايتها.

وفي ظل هذه الظروف نؤكد مجدداً، انطلاقاً من مبادئ دبلوماسيتنا البوليفارية التاريخية الداعية للسلام، أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن أن يكمن في فرض أمر واقع في الميدان، بل في الاحترام الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. تؤكد فنزويلا من جديد دعمها الراسخ للقضية الفلسطينية العادلة وللحق غير القابل للتصرف لهذا الشعب البطل في تقرير المصير في دولة فلسطين حرة ومستقلة وذات سيادة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

في هذا السياق، وفي ضوء تصاعد الأحداث التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية في الشرق الأوسط، نود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنوجه نداءً إلى تكثيف الجهود ودعم المساعي الدبلوماسية الجارية، وتفضيل آليات التسوية السلمية للنزاعات، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، باعتبارها السبيل الأساسي للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الشقيقة وما وراءها.

يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التصرف بثبات وتصميم، مسترشداً في جميع الأوقات بالمبادئ التي توحدنا، والتي اتفقنا عليها معاً، والتي تدعم كلاً من النظام المتعدد الأطراف ونظام الأمن الجماعي المنصوص عليهما في الميثاق التأسيسي لمنظمتنا، والتي لا تزال، رغم كل أشكال المحن، تحظى بأهمية بالغة في يومنا هذا.

وبالتالي، نختتم كلمتنا بالتأكيد مجدداً على التزام جمهورية فنزويلا البوليفارية الراسخ بالتمسك بالقانون الدولي والعدالة والسلام، ودعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز عالم يسوده السلام والتنمية، ويستند إلى قيم مثل التضامن والتعاون الدولي، حيث يمكن أن تتحقق تطلعات شعوبنا المشروعة دون مزيد من التأخير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة.

وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى يوم الخميس، 30 نيسان/أبريل، الساعة 15/00.

عُلّقت الجلسة الساعة 18/20.